



# كيف أصبح إقليم فزان الليبي أحد الحدود الجديدة لأوروبا

تقرير الشرق الأوسط رقم 179 | 31 تموز/يوليو 2017

ترجمة من الإنجليزية

Headquarters

**International Crisis Group**

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

[brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

## جدول المحتويات

i	الملخص التنفيذي
1	I. مقدمة
2	II. فزان
2	أ. الجغرافيا
3	ب. البشر
4	III. انتصار الاقتصاد غير المشروع
4	أ. تهريب البشر
5	ب. تهريب الوقود
5	ج. تنقيب الحرفيين عن الذهب
6	د. تلاشي الاقتصاد المشروع
6	1. الزراعة
7	2. صناعة النفط
9	IV. بنية أمنية غير مستقرة
9	أ. صراعات محلية لا تزال مستمرة
11	ب. جبهة المعارك في الجنوب
13	ج. ولاءات مجزأة ومتغيرة
16	V. في الجنوب، لا وجود لحكومة الوفاق الوطني، ووجود محدود للجهات الدولية
16	أ. لا دولة مركزية
16	ب. المجتمع الدولي في الجنوب
20	VI. الخلاصة والمضامين بشأن السياسات
20	أ. الأمن
21	ب. البدائل الاقتصادية
	الملاحق
22	أ. خريطة ليبيا
23	ب. حول مجموعة الأزمات الدولية
24	ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2014
26	د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

## المخلص التنفيذي

ينظر صنّاع السياسات الأوروبيون على نحو متزايد إلى إقليم فزان، وهو الإقليم الشاسع الذي يقطنه عدد قليل ومتناثر من السكان في الجنوب الغربي من البلاد، بوصفه أحد حدود أوروبا في مواجهة المهاجرين واللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الذين يقطعون الجزء الأوسط من حوض المتوسط في طريقهم إلى أوروبا. في العام 2016، سلك هذا الممر أكثر من 160,000 شخص من ليبيا على قوارب صغيرة؛ وكان معظمهم قد دخل من خلال هذه المنطقة، التي تربط الحدود الجنوبية للبلاد بساحلها. يأمل عدد من البلدان الأوروبية، وإيطاليا بشكل أساسي، بأن يساعد تحقيق الاستقرار في فزان وإعادة إحياء اقتصاده على وضع حد لتدفقات اللاجئين هذه. للفكرة جوانبها الإيجابية، إلا أن هذه لن تكون بالمهمة السهلة ولا يمكن أن تنجح دون أن تتم أيضاً معالجة الأزمات الأوسع التي تحدق بالبلاد. ينبغي لكل جهد أوروبي لمعالجة مسألة الحوكمة، والمشاكل الاقتصادية والأمنية في فزان أن يتم تنسيقه مع الحكومة المعترف بها دولياً وأن يرتبط بالمبادرات الوطنية لمعالجة القضايا التي تعاني منها البلاد بمجملها.

يعاني إقليم فزان من مشاكل متعددة، معظمها ليس من صنعه. يعاني الاقتصاد القانوني للإقليم من الركود، لكن المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية التي يمكن أن تساعد في إنعاشه مشلولة إلى حد بعيد. على النقيض من ذلك، فإن الاقتصاد غير القانوني يزدهر. يقع إقليم فزان على مفترق طرق إقليمي، حيث يربط جنوب ليبيا بمنطقة الساحل وبطرق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى شمال ليبيا ومن ثم إلى أوروبا.

في حين أن الإقليم غني بالموارد الطبيعية، فإنه يعاني من غياب سلطة مركزية قادرة على فرض النظام؛ كما أن حوافز التهريب من جميع الأشكال – الأشخاص، والنفط، والذهب، والأسلحة، والمخدرات – تتفوق بكثير على حوافز كسب المال من خلال الوسائل القانونية. وقد جرى استغلال التوترات الإثنية والقبلية، التي فاقم منها الفراغ السياسي والمنافسة الاقتصادية بين الفصائل المتناحرة المتنافسة على السيطرة على البلاد. كما تدخلت قوى خارجية – قوى إقليمية، ومرتبطة أجانب وتنظيمات جهادية عابرة للدول – وانضمت إلى الصراعات المحلية أو استخدمت الجنوب كمنطقة للعبور. سيكون تحقيق الاستقرار في فزان صعباً وسط مثل هذه العاصفة، لكن الإقليم أهمل لفترة أطول مما ينبغي، ما عاد بالضرر البالغ على سكانه وجيرانه وأوروبا على حد سواء.

وقد يشكّل القتال الجاري حالياً بين التحالفات العسكرية المتنافسة أكبر التحديات. المجلس الرئاسي المدعوم من الأمم المتحدة وحكومته، حكومة الوفاق الوطني، التي يرأسها رئيس الوزراء فايز السراج في طرابلس، لا تتمتع بمكانة تذكر وليس لها سوى حلفاء قلائل في فزان. على النقيض من ذلك، فإن الفصائل المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر والحكومة الشرقية التي تتخذ من البيضاء مقراً لها تتمتع بنفوذ أكبر، وكذلك الفصائل التي تعارض حفتر والسراج على حد سواء. لقد ازدادت حدة القتال المميت بين هذه القوى المختلفة منذ مطلع العام 2017، ويبدو أن الدعم العسكري الأجنبي السري لها سيزداد. وقد سرّع من امتداد هذه الخصومات الوطنية إلى الجنوب التوترات الواقعة بين القبائل، التي قاتلت في خمسة حروب محلية متتالية منذ العام 2011. رغم اتفاقات وقف إطلاق النار، فإن مخاطر حدوث المزيد من التصعيد تبقى مرتفعة، جزئياً بسبب عدم تقديم التعويضات المادية التي وُعد بها خلال المفاوضات السابقة، وأيضاً بسبب التأخير في تنفيذ خطط إعادة الإعمار.

يشكّل تحقيق الاستقرار في فزان حاجة ملحة، وليس لضبط وتقييد الهجرة وحسب. دون معالجة قضايا الحوكمة، والقضايا الاقتصادية والأمنية في الجنوب، فإن عودة الأوضاع السياسية والعسكرية الأوسع إلى طبيعتها ستكون مستحيلة. وفي حين أن هذا يتطلب استثمارات بعيدة المدى، فإن بوسع السلطات الليبية والحكومات الأوروبية اتخاذ خطوات فورية لتحسين العلاقات بين القبائل الجنوبية وتحسين الأحوال المعيشية – وهي إجراءات من شأنها، بمرور الوقت، أن تقلص الحوافز الدافعة إلى تهريب الأشخاص. على سبيل المثال، يمكن للمانحين الأجانب العمل مع الحكومة الليبية المعترف بها لإحياء المشاريع الزراعية في الجنوب التي تدهورت وانهارت. كما أن لشركات النفط العاملة في فزان وللمؤسسة الوطنية للنفط نصيبها من المسؤولية؛ إذ ينبغي أن تسعى إلى زيادة التوظيف على المستوى المحلي وتعزيز الاستثمار في مشاريع التنمية الاجتماعية المحلية.

ثمة حاجة لحوار أكثر شمولاً يركز على القضايا الأمنية. لقد شملت الجهود الرامية إلى جمع ممثلين عن مختلف المجتمعات المحلية حول طاولة المفاوضات حتى الآن بشكل رئيسي الزعماء القبليين ونشطاء المجتمع المدني. هذا لا يكفي. ينبغي أن تشمل المحادثات القادة العسكريين وقادة المجموعات المسلحة المحلية كخطوة أولى نحو حوار أمني على مستوى البلاد. كما في أماكن أخرى في ليبيا، فإن المسألة المتعلقة بكيفية

بناء قوات أمن وطنية حقيقية وتعيين العاملين فيها، من الجيش إلى الشرطة إلى حرس الحدود، تبقى مسألة مركزية.

قد تشعر بعض القوى الخارجية، خصوصاً بعض الدول الأوروبية، بإغراء الالتفاف على مثل هذا الحوار بحثاً عن حل عسكري أسرع. لن يكون هذا خياراً حكيماً؛ حيث إن أي محاولة لفرض حل من خلال القوة العسكرية وحدها من المرجح أن يغذي المزيد من عدم الاستقرار. على وجه الخصوص، فإن تجنيد رجال محليين يتمتعون بالقوة أو عقد تحالفات مع ميليشيات محددة يخاطر بمفاقمة الصراعات القائمة أصلاً. علاوة على ذلك، فمن شبه المؤكد أن الأرباح الهائلة التي يتم الحصول عليها من السوق السوداء ستفوق أية مبالغ نقدية يمكن أن تدفعها الجهات الخارجية من أجل شراء الولاء.

أخيراً، فإن أيّاً من هذه الخطوات لن يكون له أثر دائم ما لم يتم التوصل إلى درجة أكبر من التوافق بين الجهات الدولية المعنية. داخل أوروبا، يتطلب هذا درجة أكبر من التعاون بين فرنسا وإيطاليا، الدولتان العضوان في الاتحاد الأوروبي اللتان تركزان، كل منهما لأسبابها الخاصة، على إقليم فزان. وعلى نحو مماثل، فإن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والبلدان الأخرى ينبغي أن تسعى إلى تخفيف حدة التوترات بين دول الخليج العربية أو على الأقل الحد من أثر هذه التوترات على ليبيا، في وقت تدعم فيه مصر والإمارات العربية المتحدة حفر، بينما تقدم قطر وتركيا الدعم لخصومه.

على وجه الإجمال، ينبغي على جيران ليبيا، والقادة الإقليميين الأبعد والقوى الدولية أن تبذل جهوداً أكبر للتوافق على مجموعة مشتركة من المبادئ لمعالجة عملية سلام ليبية تزداد تشتتاً، بدلاً من منح الأولوية لمصالحهم المباشرة الضيقة. في فزان، كما في مناطق أخرى من ليبيا، سيساعد هذا على الأقل على تجنب مفاقمة وضع سيء أصلاً وتقديم مبادئ عامة توجيهية لاستعادة شكل من أشكال الدولة – وهو هدف ينبغي أن يعتبره الجميع في المحصلة في مصلحة البلاد وأيضاً في مصلحة المنطقة.

بروكسل/طرابلس/سبها، 31 تموز/يوليو 2017

## كيف أصبح إقليم فزان الليبي أحد الحدود الجديدة لأوروبا

### I. مقدمة

لقد أصبح جنوب غرب ليبيا، وهو إقليم يعرف باسم فزان، محور تركيز صناعات السياسات المتهلفين لوضع حد لتدفق المهاجرين إلى أوروبا. أكثر من 160,000 مهاجر ولاجئ، بشكل أساسي من أفريقيا جنوب الصحراء، غادروا ليبيا وصلوا إلى إيطاليا في العام 2016، وهو رقم يتوقع أن يرتفع بنسبة 20% في العام 2017. معظم هؤلاء يدخلون ليبيا عبر حدودها الجنوبية ومن ثم يستخدمون شبكات التهريب المحلية للوصول إلى الساحل، حيث ينتقلون على متن قوارب صغيرة وقديمة إلى أوروبا.<sup>1</sup> بعد محاولات غير ناجحة لاعتراض هذه القوارب وهي تعبر المتوسط، يسعى صناعات السياسات الأوروبيون الآن إلى التدخل مباشرة في فزان من خلال برامج الاستثمار الاقتصادي والتعاون الأمني مع القوى المحلية.

هذه المقاربة مهمة لكنها لا تقل صعوبة؛ ففزان، التي تعاني من عدم استقرار مزمن، منطقة مجهولة المعالم بالنسبة للذين يعيشون خارجها، باستثناء قلة قليلة من الأشخاص. لقد ركز مسؤولو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معظم مواردهم واهتمامهم على الصراع الوطني الليبي أو على التطورات السياسية والعسكرية في شمال غرب البلاد وشرقها. ودون فهم واضح لفزان، فإن من شبه المؤكد أن محاولات التدخل هناك ستبوء بالفشل. يشكل هذا التقرير، الذي يدرس النزاعات القبلية والإثنية، والصراعات الجارية والمصاعب الاقتصادية في فزان، مساهمة في هذا الجهد. يستند التقرير إلى العمل الميداني في جنوب غرب ليبيا في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2017.

<sup>1</sup> ثمة تقييم شامل لاتجاهات الهجرة في تقرير وضعته مؤسسة 'التاي Altai' الاستشارية، و 'إمباكت IMPACT' ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، *Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges*, July 2017. طبقاً لوزارة الداخلية الإيطالية، فإن 181,000 شخصاً استخدموا الممر الأوسط في البحر المتوسط في العام 2016، أتى ما لا يقل عن 90% منهم من ليبيا. بحلول 30 حزيران/يونيو 2017، كان نحو 80,000 شخص قد وصلوا إيطاليا من ليبيا، بزيادة 18% عن العام 2017. لكن في تموز/يوليو 2017 تقلص عدد الواصلين إلى إيطاليا عبر البحر إلى أقل من 50% عن الشهر السابق. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، روما، أيار/مايو - حزيران/يونيو 2017؛ *Statistical dashboard of 30 June 2017*، وزارة الداخلية الإيطالية؛ *Statistical dashboard of 26 July 2017*، وزارة الداخلية الإيطالية.

## II. فزان

لقد كان جنوب غرب ليبيا تاريخياً منطقة للعبور بين أفريقيا جنوب الصحراء وساحل البحر المتوسط. ولا تزال التجارة عبر الحدود سمة بارزة اليوم، رغم أن التهريب تجاوز الآن التجارة القانونية مع تآكل الجزء الضئيل مما كان موجوداً سابقاً من سلطة الدولة. الإقليم، الذي ظل تحت سيطرة القوات الموالية للقذافي حتى وقت متأخر نسبياً، لم يشهد قدراً كبيراً من العنف خلال حرب العام 2011. بمرور الوقت، أسهم التنافس على طرق التهريب، والاستيلاء من الوصول غير المتساوي إلى حقوق المواطنة وسهولة الوصول إلى المخزونات الهائلة من الأسلحة التي تركت في مستودعات الأسلحة من حقبة القذافي في الفترات المفاجئة من القتال بين المجموعات المحلية. ولا يزال التنافس على المواقع الاستراتيجية والثروات في الإقليم يغذي الصراع.

### أ. الجغرافيا

إقليم فزان في معظمه صحراء تتخللها مجموعة صغيرة من الوديان المزروعة والواحات الصغيرة المنتشرة وسط كيلومترات من الرمال.<sup>2</sup> المنطقة غنية بالنفط الخام، وتوفر نحو 400,000 برميل يومياً، أو ربع إنتاج ليبيا، وغنية أيضاً بالغاز الطبيعي. منذ العام 2014، والمنقبون الحرفيون يستخرجون الذهب في المنطقة دون إشراف أو رقابة الحكومة.

سبها، التي يقطنها 200,000 نسمة، هي العاصمة الإدارية للإقليم والمركز الرئيسي للاتجار. أما ما تبقى من السكان (نحو 300,000 نسمة) فيعيشون في البلدات الموجودة في الواحات. المدن في منطقة الجفرة (وَدان، وسوكنة وهون) تشكل المدخل الشمالي لفزان، وتربط الإقليم بسرت ومصراثة في شمال غرب ليبيا وراس لانوف والبريقة في الشمال الشرقي. إلى الجنوب قليلاً، تقع براك الشاطئ والوادي المتصل بها (وادي الشاطئ) على مفرق طرق مهم آخر يربط فزان بالجزبال الواقعة إلى الجنوب من طرابلس. وقد تقاطعت الفصائل العسكرية المتنافسة منذ العام 2015 على السيطرة على منطقتي الجفرة وبراك، التي يجعل منها موقعها بوابة إلى جنوب ليبيا.

جنوب غرب سبها، ثمة سهل صخري يعرف بمسالك يحاذي وادي الحياة، الذي يشكل أحد المناطق القليلة المزروعة في الإقليم. لقد أغلقت معظم الممرات التجارية في المنطقة إلى الجنوب الغربي منذ أغلقت السلطات الجزائرية حدودها في أعقاب هجوم كانون الثاني/يناير 2014 على مجمع غاز عين أميناس، الذي نفذه جهاديون عبروا الحدود من ليبيا.<sup>3</sup> في كانون الثاني/يناير 2017، أغلقت السلطات التشادية أيضاً حدودها مع ليبيا لكنها سمحت منذ ذلك الحين بقدر محدود من التجارة بضغوط من سكان شمال تشاد.<sup>4</sup>

لا توجد قيود مماثلة على الحدود مع النيجر. وتظل هذه هي الحدود الأكثر نفوذية لليبيا، والتي تزخر بالتهريب والاتجار بالبشر. معظم المهاجرين يدخلون ليبيا من طريق صحراوي يصل ماداما في النيجر (حيث تتمركز

<sup>2</sup> Andrew Mc Gregor, "The Strategic Topography of Southern Libya", CTC Sentinel, May 2016, vol. 9, no. 5, pp. 21-26.

<sup>3</sup> من غير المعروف مقدار عبور الأشخاص من قرب الحدود الجزائرية الليبية. أحد الحراس قال: لا يمكن لذباية أن تعبر من هنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد الجنود الطوارق، أوباري، 1 نيسان/أبريل 2017. ناشط محلي قال إن حفنة من المهاجرين تمر عبر الحدود الجزائرية أيضاً، "لكن العدد قليل فعلاً مقارنة بأولئك الذين يمرّون عبر تومو (المعبر الحدودي مع النيجر)". وقارن القوات الجزائرية التي تضبط أمن الحدود بأعمدة الكهرباء: "هم موجودون كل بضعة مئات من الأمتار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط من الطوارق، أوباري، 26 آذار/مارس 2017. إلا أن بعض الخبراء الأمنيين الدوليين قالوا إلى الحدود مع الجبال الجزائرية تنسم بدرجة معينة من النفوذية: "المهربون الذين يسمح لهم بالعمل على الحدود الجزائرية هم أولئك الذين يتواطؤون مع المسؤولين الأمنيين الجزائريين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير أمني غربي، لندن، نيسان/أبريل 2017.

<sup>4</sup> ادعت السلطات التشادية أنها أغلقت الحدود خشية أن يسعى الإرهابيون الهاربون من المعتقل السابق لتنظيم الدولة الإسلامية في سرت إلى اللجوء في المنطقة الشمالية من تشاد. لكن، وطبقاً لخبير دولي، فإنه "يبدو أن السبب الحقيقي لإغلاق الحدود هو الخشية من أن يتمكن مقاتلو المعارضة التشادية في ليبيا من العودة والدخول إلى تشاد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، أيار/مايو 2017. على مدى عقود، كانت ليبيا موطناً للآلاف من التشاديين، وبشكل أساسي التبو من قبيلة دازاغادا (المعروفة أيضاً بالغارون) التي شكلت أكبر مجموعة من المتمردين التشاديين (اتحاد قوى الديمقراطية والتنمية). اليوم، يذكر أن المجموعة التي تضم العدد الأكبر من المقاتلين في ليبيا هي جبهة التغيير والوفاق في تشاد. وتشمل المجموعات المسلحة التشادية الأخرى اتحاد قوى الديمقراطية والتنمية، واتحاد قوى المقاومة والمجموعات العربية مثل اتحاد قوى الديمقراطية والتنمية – الأساسية وجبهة إنقاذ الجمهورية. Jérôme Tubiana and Claudio Gramizzi, "Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad-Sudan-Libya Triangle", Small Arms Survey, HSBA working paper 43, June 2017, pp. 144-149.

القوات الفرنسية) إلى تومو (في ليبيا) إلى الويغ، وقطرون وسبها.<sup>5</sup> التجارة بالمواد غير القانونية، مثل الأسلحة والمخدرات، تمر عبر ممر سلفادور، الذي يربط النيجر، والجزائر وليبيا. أحد السكان المحليين شرح قائلاً: "المخدرات وغيرها من المواد الممنوعة تمر عبر سلفادور، لكن ليس الاتجار بالبشر لأنه بالنسبة للمتجرين بالبشر من الأسهل العبور من أغاديز إلى ماداما [وكلاهما في النيجر] ومن ثم إلى تومو لأن قوات الأمن في النيجر لا توقفهم. لكنهم يوقفون تجار المخدرات".<sup>6</sup> على الجانب الليبي من الحدود قلة هم أولئك الذين لهم مصلحة في وقف المهربين - أو يجروؤن على فعل ذلك. ويعود السبب إما إلى أن قوات الأمن المحلية ضالعة في الاتجار بالبشر أو لأن المهربين يفوقونها تسليحاً.<sup>7</sup>

## ب. البشر

يقطن فزان أقل من 10% من سكان ليبيا (نحو 500,000 نسمة)، إلا أن سكانها متنوعون إثنيًا ومنقسمون سياسياً. هناك قبائل عربية: بعضها كبير وقوي، مثل أولاد سليمان (الموجودة أيضاً في النيجر) والقدافة (الغنية، والتي كانت تتمتع بامتيازات سياسية في الماضي بصفتها قبيلة القذافي)؛ وبعضها أصغر، رغم أنها تتمتع بنفوذ فكري وديني، مثل الحضيري، وغيرها من القبائل التي تدعي أنها من نسل النبي محمد (أشراف).

كما أن هناك أقليات من مجموعات إثنية غير عربية، مثل التبو، والطوارق والفرانزة (الأهالي). التبو مجموعة إثنية تضم قبائل مختلفة موجودة في شمال تشاد، وأجزاء من النيجر وجنوب ليبيا. الطوارق تاريخياً شعب بدوي أمازيغي (بربر) يعيشون في المناطق الواقعة على جانبي الحدود في الصحراء الغربية من ليبيا إلى جنوب الجزائر ومالي. معظم الطوارق لديهم جنسية ليبية، لكن هناك نحو 20,000 أسرة وصلت إلى ليبيا في أواخر الثمانينيات. العديد منهم انضموا إلى قوات أمن القذافي، رغم أنهم لم يحصلوا على كامل حقوق المواطنة. الفرانزة مجتمع محلي معزب بالكامل. كل هذه المجموعات الثلاث مسلمة سنية. منذ العام 2011، انتقل آلاف الأشخاص الآخرين من البلدان المجاورة إلى جنوب ليبيا (وفي كثير من الأحيان يزعمون أنهم ليبين)، مما يضيف تعقيداً للمشهد الاجتماعي.

لقد تمكن الفرانزة وبعض القبائل الأصغر من البقاء على الحياد، جزئياً لأنها غير ضالعة في الاتجار عبر الحدود. لكن بين القبائل الأخرى، أسهمت الخلافات السياسية والتنافس على السيطرة على طرق التهريب في التوترات.

<sup>5</sup> القوات الفرنسية في ماداما، النيجر، جزء من عملية بارخان، وهي عملية عسكرية قائمة لمحاربة المجموعات المتشددة والمتمردين في الساحل. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عدد من السكان، أوباري، مرزق، سبها، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2017.

<sup>6</sup> يشمل الاتجار بالمخدرات في هذه المنطقة بشكل رئيسي الحشيش (راتنج القنب) من المغرب في طريقه إلى مصر عبر جنوب ليبيا. منذ العام 2016، قامت النيجر، بضغط وتمويل من الاتحاد الأوروبي، بملاحقة شبكات تهريب البشر في أغاديز. طبقاً لمسؤولين في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا حقق بعض النجاح، ويذكر أن التدفقات من النيجر تقلصت في الربع الأخير من العام 2016. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الاتحاد الأوروبي، مراكش، نيسان/أبريل 2016. انظر أيضاً "Libya 2016 Migration Profiles & Trends", International Organization for Migration (IOM) Displacement Tracking Matrix (DTM) Report, 2017. قد يكون هذا النجاح قصير الأمد؛ إذ قال نشطاء من التبو في ليبيا إن أعمال التهريب كانت "جيدة جداً" في آذار/مارس 2017. كما ذكر البعض إنه يمكن للمهربين أن يرشوا قوات الأمن في النيجر، التي تقدم مرة في الأسبوع حماية لقفلة من السيارات، بما فيها تلك التي تحمل المهاجرين، الذين يسافرون من أغاديز إلى ماداما. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء وصحفيين من التبو، مرزق، نيسان/أبريل 2017.

<sup>7</sup> "تلك المنطقة خطيرة جداً، حتى بالنسبة لنا. هناك كل أنواع المهربين الذين يعبرون من هناك. يمكننا أن نذهب إلى هناك إذا كنا جزءاً من قافلة دوريات أكبر تتكون لنقل من 20-30 سيارة وإذا انضمت إلينا وحدات أخرى من أماكن أخرى. لكن بالنسبة للدوريات العادية، عندما نكون في سيارتين أو ثلاث سيارات - من المستحيل فعل شيء. لا نريد مواجهة مجموعات أكبر منا عدداً والوقوع في مشاكل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو من الطوارق في القوة الثالثة، وهي قوة أمنية بقيادة مصراية في فزان من شباط/فبراير 2014 إلى حزيران/يونيو 2017)، أوباري 1 نيسان/أبريل 2017.

### III. انتصار الاقتصاد غير المشروع

فزان غنية بالموارد الطبيعية، إذ تمتلك احتياطات هائلة من النفط الخام والغاز الطبيعي، وبعض فلزات الذهب وأحواض مياه جوفية كبيرة. لكن التهريب، الذي ازداد بدرجة هائلة منذ العام 2011، يهيمن على الاقتصاد المحلي. "التهريب هنا عمل ووظيفة، وليس جريمة"، على حد تعبير محاضر جامعي.<sup>8</sup> الركود العميق في الاقتصاد الليبي، الذي تسبب في نقص السيولة، والتضخم الحاد والارتفاع الكبير في سعر الصرف في السوق السوداء، شجع النشاط غير المشروع، بما في ذلك في أوساط موظفي القطاع العام الذين يشكلون معظم القوى العاملة الرسمية سواء في فزان أو في ليبيا بشكل عام.<sup>9</sup> ينتشر الاتجار بالأشخاص، والوقود والذهب على نطاق واسع وبشكل واضح تماماً، رغم أن المخدرات والأسلحة تمر أيضاً عبر المنطقة بشكل سري.

#### أ. تهريب البشر

أغلبية المهاجرين غير الشرعيين يدخلون ليبيا من النيجر أو تشاد؛ وتعتبر أعداد أصغر من الجزائر. ويصرف النظر عن كيفية دخولهم إلى البلاد، فإن معظم المهاجرين (على الأقل على مدى العام الماضي) يمرون عبر سبها.<sup>10</sup> يولد تهريب البشر عبر ليبيا عائدات سنوية تقدر بما بين 1-1.5 مليار دولار.<sup>11</sup> تنقسم ممرات التهريب إلى أجزاء تسيطر عليها مجموعات مختلفة. التبو يسيطر على الجزء الواقع إلى أقصى الجنوب، الذي يستخدمه العدد الأكبر من المهاجرين، من الحدود مع النيجر إلى سبها. ويسيطر الطوارق على الطريق الواصل بين الحدود الجزائرية وسبها. المرحلة الثانية من الرحلة، من سبها إلى الشويرف، يسيطر عليها مهربو المقارحة. ما بعد ذلك، تسيطر على الطرق قبائل أخرى.<sup>12</sup>

صحفي من التبو شرح أن تهريب البشر يمكن أن يكون مربحاً للغاية ولا يتطلب سوى رأسمال محدود للانطلاق به:

إذا كنت شاباً ولا تملك شيئاً، يمكنك أن تعمل سائقاً وأن تحصل على نحو 1,000-1,500 دينار ليبي (125-190 دولار بسعر الصرف في السوق السوداء) مقابل كل رحلة من الحدود إلى سبها. تقوم بذلك مرة أسبوعياً، وها أنت ثري، خلال شهر تجني أكثر من 4,000 دينار ليبي (500 دولار)، وهو مبلغ يفوق بأربع مرات الراتب الشهري لرجل الشرطة. هذا ليس سيئاً. لكن بعد فترة، تريد أن تقوم بالاتجار بشكل مستقل وليس فقط كسائق. ذلك لأنك إذا كنت تملك سيارتك الخاصة وتقودها فإنك تحصل خلال رحلة واحدة على 30,000 دينار ليبي (3,750 دولار). آخذين بالاعتبار أن السيارة تكلفك نحو 80,000

<sup>8</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد عبيدي، وهو سياسي محلي ومحاضر جامعي، وأوباري، 27 آذار/مارس 2017. يقدر السكان المحليون أنه في ظل حكم القذافي كان 40% من الاقتصاد المحلي يقوم على التهريب، وبشكل رئيسي تهريب السلع المدعومة مثل الفصح، والوقود والأسمدة التي يعاد بيعها في البلدان الواقعة إلى الجنوب من ليبيا؛ أما الآن فإن التجارة غير الشرعية في السلع والمهاجرين تبلغ نحو 90%. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من سبها وأوباري، سبها، أوباري، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2017.

<sup>9</sup> سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في العام 2017 هو 1.38 دينار ليبي مقابل الدولار. لكن منذ العام 2015، بات من المستحيل عملياً تصريف العملة بالأسعار الرسمية بسبب نقص العملة الأجنبية في المصارف. وقد دفع هذا بسعر الصرف في السوق السوداء إلى أكثر من 8 دينار ليبي مقابل الدولار. وهذا ما تستخدمه الأغلبية الساحقة من الليبيين الآن. لهذا السبب، فإننا في هذا التقرير نشير إلى سعر صرف الدينار الليبي الحالي في السوق السوداء، ما لم يتم تحديد غير ذلك.

<sup>10</sup> بعض المهاجرين، خصوصاً من النيجر، وبوركينا فاسو، وبنين، والسودان، وتشاد، عمال موسميون يبحثون عن العمل في المؤسسات أو المزارع الليبية، بما في ذلك في الجنوب. آخرون يأتون من مناطق أبعد (خصوصاً النيجريين، لكن أيضاً الغامبيين، والكاميرونيين والغانيين) الذين يتوجهون إلى الشمال ليستقلوا قوارب توصلهم إلى أوروبا. كان تجار البشر الذين ينقلون المهاجرين يدخلون من تشاد ويتوجهون شمالاً إلى أجدابيا ومن هناك غرباً إلى طرابلس. لكن غياب الأمن في سرت (التي وقعت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية لمعظم عامي 2015 و2016) وسيطرة الجيش الوطني الليبي على منطقة الهلال النفطي في أيلول/سبتمبر 2016، أجبر المهربين على العبور من مناطق أبعد إلى الغرب، إما إلى سبها أو إلى الشويرف.

<sup>11</sup> لا تتوافر إحصاءات ذات صدقية عن هذه التجارة. تستند التقديرات إلى مشاورات مع لبيين مطلعين ومسؤولين أوروبيين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس وبروكسل، 2017.

<sup>12</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لمنظمة غير حكومية ليبية، سبها، 27 آذار/مارس 2017. جميع أولئك الذين استشارتهم مجموعة الأزمات اتفقوا على أن التبو يسيطرون على هذا القطاع حتى سبها، لكن هناك روايات مختلفة عن تقسيم مزعوم للعمل شمال سبها. طبقاً لأحد سكان سبها: "من سبها إلى الشويرف، يوجد المقارحة والورقلة؛ ومن الشويرف إلى بني وليد، المقارحة؛ ومن بني وليد [أو نقطة مجاورة على الطريق في نسمة] إلى طرابلس، هناك الورقلة وأولاد بوسيف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، آذار/مارس 2017.



دينار ليبي (10,000 دولار) ترى أن من السهل جداً أن تؤسس عمك الخاص وهذا يوفر لك عائداً سريعاً على استثمارك.<sup>13</sup>

إن الوعد بقبض النقود فوراً مغري جداً بحيث أن العديد من شباب التبو تخلوا عن دراستهم.<sup>14</sup> المنظمات غير الحكومية من التبو تدق أجراس الإنذار منذ مدة حول الآثار بعيدة المدى:

أخشى أننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة بالنسبة لشباب التبو؛ حيث إن العديد من طلاب المرحلة الثانوية يتعاطون المخدرات مثل الترامادول [وهو عقار أفيوني مسكن للألم شائع الاستعمال في أوساط رجال الميليشيات]، وهو رخيص. عدد قليل منهم يكمل دراسته في الجامعة. كثيرون سعداء بعملهم في تهريب البشر.<sup>15</sup>

لأن هذه التجارة تولد مثل هذه الأرباح المرتفعة وتعيد عدداً كبيراً من الناس، فإن القبائل الضالعة فيها من غير المرجح أن تتخلى عنها، حتى لو قدمت لها مصادر بديلة للعمل.

#### ب. تهريب الوقود

تهريب الوقود، الذي كان أيضاً أحد الدعامات الرئيسية لاقتصاد الجنوب في حقبة القذافي، توسع بشكل كبير جداً منذ العام 2011. على مستوى البلاد، يولد تهريب الوقود عائدات سنوية تقدر بنحو 2 مليار دولار. في حين لا تتوافر أرقام جوهية، من المنطقي تقدير أن حوالي خمس هذه المبيعات غير المشروعة تتم في الجنوب.<sup>16</sup>

يحظى الوقود بدعم كبير في ليبيا، حيث يكلف اللتر 0.15 دينار ليبي – أي 0.12 دولار بسعر الصرف الرسمي، وأقل من 0.02 بسعر صرف السوق السوداء الذي يستخدم من قبل المهربين. وبما أن جيران ليبيا الجنوبيين يدفعون نحو دولار للتر، فإن هناك أرباح كبيرة تجمع من تهريب وإعادة بيع الوقود. أصحاب محطات الوقود يسيطرون على هذه التجارة. طبقاً لأحد سكان سبها، فإنهم "يأخذون صهاريج مليئة بالوقود من الخزانات في سبها، لكن بدلاً من أخذها إلى محطة الوقود وتوزيعها على السكان، فإنهم يأخذونها مباشرة إلى ممرات التهريب".<sup>17</sup> كما أن هناك عمليات تهريب للوقود على نطاق أصغر، من خلال سيارات وشاحنات المسافرين.<sup>18</sup>

#### ج. تنقيب الحرفيين عن الذهب

لقد أصبح تنقيب الحرفيين عن الذهب صناعة مزدهرة منذ العام 2013 عندما اكتشفت فلزات في السهل الصخري في الصحراء الليبية المحاذية لتشاد.<sup>19</sup> يصعب تحديد مواقع المستوطنات المؤقتة للتنقيب، لكن الضالعين في هذه التجارة قالوا إن مدينة مرزق هي المركز الرئيسي لهذه الصناعة غير الرسمية، حيث توفر

<sup>13</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مرزق، 29 آذار/مارس 2017. وأضاف أن الشباب والأصحاء جسدياً وحدهم يمكنهم القيام بهذا العمل الذي ينطوي على "المحافظة على 25-30 شخصاً من الشباب الأقوياء محشورين في الجزء الخلفي لسيارة شاحنة صغيرة". هناك آخرون يعملون في الاقتصاد الداعم المتمثل في تقديم الدعم والسلع، مثل السيارات، والغذاء والمياه للمهربين الفعليين، أو في قطاع الذهب.

<sup>14</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في مجموعة شبابية من التبو، مرزق، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>15</sup> المرجع السابق.

<sup>16</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله، طرابلس، نيسان/أبريل 2017. تستورد المؤسسة الوطنية للنفط ما قيمته نحو 3 مليار دولار من الوقود المكرر سنوياً، ومن ثم تدعمه معظم هذا الوقود يهرب إلى خارج البلاد إما براً إلى تونس، أو على السفن إلى مناطق أخرى في حوض المتوسط أو براً إلى البلدان الواقعة إلى جنوب ليبيا. المؤسسة الوطنية للنفط كلفت لجنة داخل شركة البريقة للنفط بالتحقيق بالكميات التي يتم تهريبها عبر سبها، لكن اللجنة لم تتوصل إلى أية نتائج بعد.

<sup>17</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 28 آذار/مارس 2017. تظهر الصور التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط لمجموعة الأزمات في تموز/يوليو 2017 صهاريج الوقود وهي تعبر الصحراء.

<sup>18</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد السكان المحليين، سبها، 28 آذار/مارس 2017.

<sup>19</sup> أحد سكان مرزق قال إنه بسبب استنفاد الذهب الموجود على السطح فإن "التجارة أصبحت أكثر تعقيداً، ويات العاملون فيها بحاجة إلى البلدوزرات للحفر وإلى استخدام المواد الكيميائية لاستخراج الذهب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مرزق، 30 آذار/مارس 2017. فيما يتعلق بتنقيب الحرفيين عن الذهب في تشاد، والنيجر وليبيا، انظر Tubiana and Gramizzi, "Tubu Trouble", op. cit., pp. 75-101.

الخدمات والسلع للمناطق الغنية بالذهب على طول الحدود مع تشاد والنيجر.<sup>20</sup> يقدر بأن نحو 70% من سكان مرزق يعملون في هذا المجال (مباشرة أو في أدوار وتجارات داعمة). في فترة معينة، كان يتم استخراج نحو 15 كغ من الذهب (ما قيمته محلياً نحو 400,000 دولار) يومياً.<sup>21</sup>

بشكل عام، يسيطر التبو (الليبيون والتشاديون) على هذه الصناعة لأنهم "أحضروا عمال سودانيين رخيصين، لديهم أصلاً خبرة في استخراج الذهب".<sup>22</sup> إن دخول تجارة الذهب يتطلب رأسمالاً أولاً، لكن مصادر في مرزق قالت إن ذلك متاح للتبو، الأشخاص الوحيديين القادرين على التنقل في الصحراء في هذه المنطقة. يشارك بعض الطوارق أيضاً في هذا، لكنهم بحاجة لشريك من التبو للعبور إلى المنطقة القريبة من الحدود بين النيجر وتشاد.<sup>23</sup>

يجري التنقيب هناك تحت السيطرة الكاملة للمنقبين والمشرفين المحليين. لا تمارس الحكومة الليبية المعترف بها دولياً أي إشراف أو رقابة على منح الامتيازات، ولا تستمد من ذلك أية عائدات. ولم تحاول أي من حكومات ليبيا الثلاث أبداً منع التنقيب، رغم أن السلطات في تشاد، والنيجر والجزائر حاولت فعل ذلك في المناطق الغنية بالذهب في بلدانها.

#### د. تلاشي الاقتصاد المشروع

لقد كان للقتال المهلك في السنوات الأخيرة، والانهيار التدريجي لسلطة الحكومة وازدهار التهريب على نطاق شامل أثراً مدمراً على ما تبقى من الاقتصاد المشروع في الجنوب، الذي يقوم بشكل رئيسي على الزراعة والنفط.

##### 1. الزراعة

تدهورت معظم المشاريع الزراعية التي تملكها الدولة جنوب سبها ووصلت إلى حالة بالغة السوء. حتى تلك الواقعة في الشمال أو الشرق باتت تنتج جزءاً صغيراً فقط من المحاصيل التي كانت تنتجها.<sup>24</sup> حتى العام 2011، كان هناك آلاف الهكتارات من المزارع التي تملكها الدولة في فزان، تم تطويرها في ثمانينيات القرن العشرين بالتوازي مع مشروع النهر الصناعي العظيم الذي أطلقه القذافي. كانت هذه المزارع تستخدم المياه الجوفية العذبة وتقنيات ري مركزية أمريكية لزراعة الحبوب وتربية المواشي، كجزء من سياسة الحكومة في ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء. بالنظر إليها من أعلى، بدت الأراضي المروية دوائر داكنة تماماً، كل واحدة منها بقطر 1 كم، وسط صحراء باللون الأصفر الكهرماني. أما اليوم فمعظم هذه الدوائر جافة.<sup>25</sup>

المدير السابق لإحدى أكبر المزارع التي تملكها الدولة في منطقة أوباري، مشروع مكنوسة الزراعي، شرح قائلاً:

في العام 2010، كانت مكنوسة تولد 30 مليون دينار ليبي [25 مليون حسب سعر الصرف الرسمي في العام 2010] سنوياً. حينذاك، كان لدينا 250 موظفاً؛ و120 دائرة من المحاصيل؛ و6,000 هكتار من

<sup>20</sup> بالإشارة إلى صناعة الذهب الناشئة، قال أحد الطوارق الليبيين، "إنها تجارة كبيرة في جبل عينات وعلى طول الحدود مع النيجر. وهناك بعض المواقع على جانب الطوارق من النيجر أيضاً، لكنها منطقة من الصعب جداً الوصول إليها. لا تستطيع الوصول إليها بالسيارات، بل ينبغي أن تتسلقها، ولذلك فإن عدداً قليلاً من الناس يذهب إلى هناك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان الطوارق، أوباري، 26 آذار/مارس 2017.

<sup>21</sup> أحد تجار الذهب في سبها قال: "في البداية كان يمر نحو 13-15 كغ من الذهب يومياً عبر سبها. أما الآن فلا يباع سوى القليل هنا في سبها. ما يتم استخراجه يباع مباشرة في قطرون ومن ثم يباع إلى مناطق أخرى من هناك. تجار من بنغازي، وطرابلس وحتى من دبي يذهبون إلى قطرون لشراء الذهب. إنها تجارة مربحة جداً، خصوصاً وأن سعر الذهب مرتفع جداً حالياً". وقال إن السعر كان 220 ديناراً ليبياً (27.5 دولار) للغرام من عيار 24 قيراط، مقارنة بنحو 40 دولاراً للغرام بالأسعار العالمية في تموز/يوليو 2017. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، آذار/مارس 2017.

<sup>22</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد السكان التبو، مرزق، آذار/مارس 2017.

<sup>23</sup> "يمكن لأي شخص أن يذهب إلى المنطقة الغنية بالذهب وأن يبدأ بالحفر. البعض يحفرون على بعد كيلومترات من بعضهم بعضاً. أنت بحاجة فقط للسيارات، والمعدات اللازمة والدعم اللوجستي. العاملون في مناجم الذهب بحاجة لكل شيء، من الخيام إلى المكيفات إلى المياه، والوقود والغذاء. ولذلك هناك اقتصاد موازي يقدم الخدمات للمنقبين عن الذهب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي من التبو، مرزق، 30 آذار/مارس 2017.

<sup>24</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مزارعين، ومدراء، وسكان، سبها، أوباري، مرزق، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2017.

<sup>25</sup> ملاحظات لمجموعة الأزمات في مزارع مكنوسة وإيراوين، نيسان/أبريل 2017.

الأراضي المزروعة؛ و15,000 رأس غنم؛ و500 بقرة و300 جمل. الآن – في العام 2017 – لدينا فقط 300 هكتار من الأراضي المزروعة و1,000 رأس غنم.<sup>26</sup>

المزارع الأخرى في المنطقة في حالة أسوأ.<sup>27</sup> الموظفون قالوا إن غياب الأمن كان المشكلة الرئيسية؛ إذ سرقت معظم المعدات، وكذلك مولدات الكهرباء التي كانت تستخدم للري خلال انقطاع الكهرباء. انعدام الأمن وأحداث العنف المتقطعة منعت الموظفين من العمل ليلاً. مشكلة أخرى تمثلت في توقف التمويل من طرابلس؛ حيث إن هذه المزارع التي تملكها الدولة تقع تحت الإشراف الإداري لوزارة الزراعة وتتطلب منتجات مدعومة من الدولة مثل الأسمدة، لكن الاختناقات في الموازنة أوقفت الأموال اللازمة. لقد تقدمت هيئة تنمية منطقة فزان بطلب للتمويل بقيمة أكثر من 400 مليون دينار ليبي (290 مليون دولار بسعر الصرف الرسمي، 50 مليون بسعر صرف السوق السوداء) من الحكومة المعترف بها دولياً لإعادة إطلاق المشاريع الزراعية في الجنوب. كثيرون يشكون بإمكانية الحصول على الأموال بالنظر إلى القيود المفروضة على الموازنة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

هناك دعم واسع النطاق لفكرة إعادة إطلاق الإنتاج الزراعي في الجنوب؛ بالنظر إلى أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية حالياً (المستوردة غالباً بأسعار مرتفعة بسبب تدهور سعر الصرف) يجعل الزراعة مربحة جداً.<sup>28</sup> لكن ليس هناك إجماع حول كيفية فعل ذلك. البعض يرى في المزارع التي تملكها الدولة نموذجاً غير جذاب، وبدعم الخصخصة.<sup>29</sup> يبدو أن المزارع المملوكة للقطاع الخاص في المنطقة، والتي ازدهرت في السنوات الأخيرة، أقل تأثراً بعمليات النهب من المزارع التي تملكها الدولة، ربما لأن ملاكها، الذين يعيشون في الجوار، يبذلون جهداً أكبر في الدفاع عنها. لكن هناك آخرين يعارضون تقسيم الأرض إلى ملكيات صغيرة لتصبح ملكية خاصة؛ ويقولون إن ذلك سيحدث عدم كفاءة في التكاليف. ويقترحون التركيز بدلاً من ذلك على الزراعة الصناعية واسعة النطاق والتي تمتلك قدرات كبيرة من حيث معالجة المنتجات الزراعية.<sup>30</sup>

أمر واحد مؤكد هو أن السلطات الليبية ووكالات التنمية الدولية الحريصة على مساعدة فزان ينبغي أن تستثمر قدرأ أكبر من الأفكار والموارد في القطاع الزراعي، الذي لا ينبغي تركه في هذه الحالة من سوء. وهذا يعني أن توفر السلطات، إضافة إلى الائتمان المالي، درجة أكبر من الأمن ودراسات الجدوى حول قنوات التوزيع والتسويق.

## 2. صناعة النفط

تمتلك فزان إمكانات كامنة لضخ أكثر من 400,000 برميل من النفط الخام يومياً، إضافة إلى احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي (يصدر معظمها إلى إيطاليا من خلال أنبوب السيل الأخضر الذي يمر تحت الماء إلى صقلية)، ما يجعل صناعة النفط محورية في إنعاش جنوب غرب ليبيا بمجمله.<sup>31</sup> لقد انقطع معظم هذا الإنتاج على مدى العامين الماضيين لأن المجموعات المسلحة في الشمال أغلقت أنبوب النفط الخام الذي يربط الحقول بمحطات التصدير.<sup>32</sup> حتى بعد أن أعيد فتح الأنبوب في مطلع العام 2017، فإن الحراس التبو

<sup>26</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع المدير السابق لمشروع مكنوسة الزراعي، أوباري، 27 آذار/مارس 2017.  
<sup>27</sup> ديسا مدمرة ولا تنتج أية محاصيل؛ برقوش، التي كانت في العام 2010 تولد عائدات تبلغ 20 مليون دينار (17 مليون دولار بسعر الصرف الرسمي في العام 2010) سنوياً، انخفض إنتاجها الآن إلى 3% من إنتاجها قبل العام 2011؛ وإيراوين انخفض إنتاجها إلى 25%. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أوباري، 27 آذار/مارس 2017.

<sup>28</sup> أحد المزارعين قال: "مع الارتفاع الكبير حالياً في أسعار الفواكه والخضار، يمكن تحقيق أرباح جيدة". كيلو البصل الواحد يكلف 7 دنانير ليبية (0.9 دولار بمعدل صرف السوق السوداء؛ أو نحو 5 دولارات بسعر الصرف الرسمي)؛ وسعر الكيلو الواحد من البندورة 5 دنانير ليبية (0.65 دولار بسعر صرف السوق السوداء؛ و3.5 دولار بالسعر الرسمي). مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، وادي الحياة، آذار/مارس 2017.

<sup>29</sup> "سيكون من الممكن إعادة إطلاق المشاريع الزراعية لكن ينبغي أن تكون خاصة. الجيل الشاب يريد أن يعمل في الزراعة لكن كرائد أعمال خاص". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مزارع، وادي الحياة، آذار/مارس 2017.

<sup>30</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو مجلس بلدي في أوباري، أوباري، 27 آذار/مارس 2017.  
<sup>31</sup> احتياطيات ليبيا المثبتة من النفط الخام وهي 48 مليار برميل (38% من احتياطيات أفريقيا و2.9% من احتياطي العالم)، هي الأكبر في أفريقيا وبين العشرة الأكبر عالمياً؛ وتمتلك احتياطيات مثبتة من الغاز الطبيعي تبلغ 55 تريليون قدم مكعب. "Country Analysis Brief: Libya", U.S. Energy Information Administration, 25 November 2014. يعتقد أن في حوضي مرزق وخدامس للنفط والغاز احتياطيات كبيرة. فيما يتعلق بصناعة النفط والغاز الليبية والمشاكل التي أثرت فيها منذ العام 2011، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 165، "الجانزة: القتال من أجل ثروة ليبيا النفطية"، 3 كانون الأول/ديسمبر 2015.

<sup>32</sup> مجموعة مسلحة في الزنتان أغلقت صمام أنبوب الريانة النفطي في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وأعدت فتحه في مطلع العام 2017.

في الموقع في حقل الفيل استمروا بوقف الإنتاج لبضعة أشهر. سمحوا بإعادة فتحه فقط عندما بدأت المؤسسة الوطنية للنفط بنقاشات حول مشاريع التنمية المحلية مع سكان المنطقة.<sup>33</sup> لكن حتى عندما تكون الحقول في حالة إنتاج كامل، فإن العائدات المتولدة لا تعود بالفائدة على السكان المحليين مباشرة. العديد منهم مستأوون من تصورهم بأن "ثرواتنا تغذي الشماليين".<sup>34</sup>

لا توظف حقول النفط سوى عدد قليل من السكان المحليين؛ حيث تعمل معظم القوى العاملة بموجب وريديات دوارة تأتي وتذهب على رحلة جوية خاصة من الشمال ترتبها شركات النفط العاملة.<sup>35</sup> تشكو المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من حقول نفط الشرارة والفيل من عدم وجود تفاعل يذكر مع السكان المحليين. أحد السكان الطوارق من أوباري قال: "ليس هناك أي تنمية في المدينة القريبة من الحقول، ولا فرص تعليم بالنسبة لنا. حتى الشخص المسؤول عن ري النباتات في حقل نفط الشرارة يتم نقله جواً من الشمال".<sup>36</sup> بموجب القانون الليبي، يفترض أن تستثمر شركات النفط في المشاريع التنموية الاجتماعية المحلية، لكنها نادراً ما تلتزم بهذا البند سواء في الجنوب أو في أماكن أخرى.<sup>37</sup> للمساعدة في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي وتخفيف التوترات المحلية، على شركات النفط، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنفط، فعل المزيد لإشراك وتوظيف العمال المحليين والاستثمار في التنمية المحلية.

<sup>33</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من التبو ومسؤولين في المؤسسة الوطنية للنفط، طرابلس، نيسان/أبريل 2017.  
<sup>34</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان أوباري، 27 آذار/مارس 2017. كما عبر عن استيائه من حقيقة أن مساكن العاملين في القطاع النفطي ممتازة، في حين أن بلدته الواقعة بالقرب منها في حالة مزرية: "مواقع شركات النفط جميلة، بل فيها أزهار، وتدار بشكل جيد. لماذا لا يكون الأمر نفسه في أماكن أخرى؟".

<sup>35</sup> انظر تعليق مجموعة الأزمات، "Traversing the Tribal Patchwork of Libya's South West"، 12 June 2017.  
<sup>36</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أوباري، 26 آذار/مارس 2017.

<sup>37</sup> عندما زار مدير المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، حقل الشرارة النفطي في مطلع تموز/يوليو، يذكر أن العديد من السكان سألوه: متى سنبداً قراهم برؤية مزايا ارتفاع الإنتاج النفطي في البلاد. أجاب صنع الله: "لقد كنتم صبورين جداً"، قبل أن يضيف: "وعليكم أن تصبروا لفترة أطول قليلاً". "Backing of workers, communities key to Libya's oil revival", Reuters, 20 July 2017.

#### IV. بيئة أمنية غير مستقرة

منذ العام 2011، تدهور الوضع الأمني في جنوب ليبيا وترسخت مكانة العصابات الإجرامية وشبكات التهريب. وسط تصاعد النشاط الإجرامي، والاقترال بين القبائل وسهولة الوصول إلى الأسلحة، فإن قوات الشرطة المحلية باتت لا تعمل فعلياً. ليس هناك سجن يعمل ولا مركز احتجاج للمهاجرين غير الشرعيين في سبها.<sup>38</sup> الأمر نفسه ينطبق على أوباري وغات.<sup>39</sup> حتى قوات الجيش البالغ عددها 18,000 والتي دربت خلال حقبة القذافي فهي غير نشطة بشكل عام. معظمهم يخشون النزاعات في المنطقة وقد رفضوا استئناف الخدمة الفعلية إلى أن "يصبح الوضع أكثر وضوحاً".<sup>40</sup>

يسود انعدام القانون هذا رغم نشر وحدات عسكرية مختلفة، مهمتها الرسمية استعادة السلم والنظام في الجنوب وفي أجزاء أخرى من البلاد.<sup>41</sup> وكان المنطق وراء نشر هذه القوات، بما في ذلك، وفي أوقات مختلفة، قوات من غرب ليبيا، ومصراة والشرق، أنه بدونها "سيستعر القتال بين المجموعات المحلية وبين القبائل".<sup>42</sup> غير أن الأحوال الأمنية استمرت في التدهور مع استمرار الحروب المحلية.

#### أ. صراعات محلية لا تزال مستمرة

منذ سقوط نظام القذافي في العام 2011، تسببت خمسة صراعات محلية، كل منها مدفوع بعوامل فريدة، بمقتل المئات.<sup>43</sup> هناك ثلاثة محاور رئيسية للخصومات:

□ صراع التبو ضد أولاد سليمان: وقد اندلع هذا الصراع بعنف شديد في العام 2012 ومرة أخرى في العام 2014. خرجت كلا القبيلتين منتصرتين في أعقاب انهيار النظام في العام 2011 لكنهما تحولتا ضد بعضهما بعضاً عندما بدأتا بالتنافس على الوصول إلى أموال الدولة والسلع المدعومة من الدولة. كما كانتا ضالعتين في التهريب إلى البلدان المجاورة.<sup>44</sup>

□ صراع القذاذفة ضد أولاد سليمان: دار القتال في سبها في العام 2014 ومرة أخرى في العام 2016 بين الخاسرين ضد الراجحين في حرب العام 2011.<sup>45</sup> لا تزال مثل هذه التوترات مستمرة بين قبائل أخرى

<sup>38</sup> طبقاً لعضو في المجلس البلدي لسبها، فإن المحاكم المحلية تعمل فقط على قضايا الأحوال الشخصية (قانون الأسرة)، حيث ليس هناك لا شرطة ولا شرطة قضائية لدعم عمل الادعاء العام. كما أكد أن مركز احتجاز المدينة للمهاجرين غير الشرعيين، الذي بني في حقبة القذافي، لا يعمل لأنه واقع تحت سيطرة ما سماه "مجموعة مسلحة تشادية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، آذار/مارس 2017. لقد استمر هذا الوضع منذ العام 2015 على الأقل، عندما قدم عضو آخر في المجلس البلدي صورة مشابهة عن المدينة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس البلدي لسبها، سبها، آذار/مارس 2015؛ ومع سكان محليين، سبها، أيار/مايو - حزيران/يونيو 2017.

<sup>39</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في مرزق وأوباري. آذار/مارس 2017. في مرزق هناك سجن لكنه واقع تحت سيطرة مجموعة دينية سلفية وليس تحت سيطرة الشرطة القضائية. حول وضع مراكز الاحتجاز تحت سيطرة مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجنوب، انظر أيضاً *Mixed Migration Trends in Libya*, op. cit., pp.109-121.

<sup>40</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط مستقل في الجيش، سبها، 28 آذار/مارس 2017. عضو في المجلس البلدي لسبها قدم آراء مشابهة حول عدم نشاط قوات الأمن من حقبة القذافي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>41</sup> وهذه تشمل، حسب الترتيب الزمني: وحدات أمازيغية (بربر) من جبال نفوسة، كتائب من الزنتان، قوات الصاعقة الخاصة ومقرها بنغازي، تحالف المقاتلين المناهضين للقذافي المعروفين بقوات درع ليبيا، وقوات مصراة تعرف بالقوة الثالثة، ومؤخراً، قوات تعمل تحت لواء الجيش الوطني الليبي.

<sup>42</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس البلدي لسبها، سبها، 29 آذار/مارس 2017. معظم هذه القوات من الشمال أو الشرق أنتت بالتحالف مع المجموعات المسلحة المحلية، إما لدعم فصيل محلي ضد فصيل آخر أو كقوة ردع (أو بالشكل الأول تحت قناع الشكل الثاني). اعتبارات أخرى - مثل الحاجة للسيطرة على مخازن الأسلحة حول سبها، وتحديد أنصار النظام السابق، أو السيطرة على طرق التهريب وحقول النفط المربحة جداً - تشكل عوامل أيضاً.

<sup>43</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه الصراعات المحلية، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 130، "نقطة معاً منقسمين: استمرار الصراعات في ليبيا"، 14 أيلول/سبتمبر 2012، Rebecca Murray، "Libya's Southern Rivalries"، Sada, Carnegie Endowment for International Peace, 10 December 2014; Frederic Wehrey، "Insecurity and Governance Challenges in Southern Libya"، Carnegie Endowment for International Peace, 30 March 2017; Rebecca Murray، "Southern Libya Destabilized: The Case of Obari"، Small Arms Survey SANA briefing paper, April 2017.

<sup>44</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع زعيم لقبيلة الحضيري، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>45</sup> ظل القذاذفة يؤيدون النظام السابق حتى بعد مقتل القذافي، ويذكر أنهم ظلوا حتى يساعدون جهود مسؤولي النظام السابق الموجودين في النيجر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط من التبو، طرابلس 2014. خلال حرب العام 2011، انتهى الأمر بأولاد سليمان بدعم القوات المناهضة للقذافي، رغم أنهم كانوا سابقاً حلفاء أقوى للنظام.

(ولا يزال علم النظام السابق الأخضر يرفرف في وادي الحياة وغات)، لكن بشكل عام، فإن الانقسام بين المؤيدين والمعارضين للذفافي في العام 2011 حلت محله الولاءات المؤيدة أو المعادية للجيش الوطني الليبي (الذي يقوده حفتر).

□ صراع التبو ضد الطوارق: اندلع العنف في أوباري وسبها في عامي 2014 و2015 حول الانقسامات السياسية والعسكرية على مستوى البلاد، والتمويل الخارجي وتدفع المقاتلين الأجانب. بعد ما لا يتجاوز الشهر من نشوء حكومتين وبرلمانيين متنافسين في آب/أغسطس 2014، تحول التبو والطوارق من كونهما حليفين وثيقين (متحدين في عامي 2012 و2013 في مساعهما للحصول على حقوق الأقليات والحقوق اللغوية ضد ما كان كلاهما يتصوران أنه إقصاء يمارسه العرب المهيمون) إلى خصوم.<sup>46</sup> حكومة شرق ليبيا دعمت التبو وحثتهم على إحكام سيطرتهم على أوباري، المدينة الجنوبية التي ادعى كلاهما أنها أصبحت مرتعاً للجهاديين.<sup>47</sup> على النقيض من ذلك، فإن الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها والقوات العسكرية المصرية المتحالفة معها في الجنوب دعمت الطوارق، الذين يعتبرون أوباري لهم تاريخياً.<sup>48</sup> امتد القتال بشكل متقطع إلى سبها، واستمر في أوباري حتى مطلع العام 2016. كما كان للصراع بعد اقتصادي حيث إن أفراد القبيلتين كانوا يتنافسون على السيطرة على طرق التهريب إلى النيجر.<sup>49</sup>

معظم هذه الصراعات انتهت دون رايح واضح. مع حلول تموز/يوليو 2017، ليس هناك صراع نشط بين هذه المجموعات، ويجادل البعض بأن "التوترات لم تعد في مقدمة الأحداث وأن قبائل الجنوب لم تعد تريد الحرب".<sup>50</sup> هذا ليس موضع إجماع؛ حيث قال البعض إن اتفاقات وقف إطلاق النار لا تزال هشة وأن الفرص لاستئناف القتال لا تزال كبيرة.<sup>51</sup> يتمثل أحد الأسباب في أن معظم أطراف هذه الصراعات يتوقعون تعويضات نقدية (ديات) لأسر أفراد القبائل الذين قتلوا. لم توزع قطر بعد هذه الأموال للتبو والطوارق، وهو ما كانت قد وافقت عليه في أواخر العام 2015 من أجل الضغط على الفصيلين كي يوقفا الحرب في أوباري.<sup>52</sup> أحد الطوارق النافذين في أوباري قال:

السلام موجود على الورق وحسب. الاتفاق في أحلامكم فقط. الحقيقة هي أنه ما من صلح حقيقي. لقد دمر 70 منزلاً لأسر من الطوارق هنا ولا تزال مدمرة. إذا لم تدفع التعويضات، سيكون هناك عودة إلى الحرب. لا يزال الجميع هنا يملكون الأسلحة.<sup>53</sup>

الإيقاع البطيء لإعادة إعمار المدينة التي مزقتها الحرب، حيث الجامعة المحلية مغلقة منذ ثلاث سنوات ولا تزال بضعة مدارس تظهر عليها آثار الحرب، تقاوم هذه المشاكل.

ديناميكيات مشابهة أطلقت العنان لتوقعات بالحصول على تعويضات نقدية تؤثر أيضاً في جهود المصالحة بين أولاد سليمان والتبو. اجتمع ممثلو الطرفين في روما في آذار/مارس 2017 برعاية وزارة الداخلية الإيطالية والمجلس الرئاسي (الذي مثله في المحادثات عبد السلام كجمان من منطقة براك الشاطي).<sup>54</sup> المشاركون الليبيون افترضوا أن إيطاليا ستقدم تعويضات نقدية عن القتلى في صراع التبو ضد أولاد سليمان،

<sup>46</sup> كما تحددت العلاقات بين المجموعتين بموجب معاهدة عمرها 100 سنة تعرف بمعاهدة ميدي (صدقة) (1894)، التي نظمت مناطق النفوذ لكل من المجموعتين.

<sup>47</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء مجتمع مدني من التبو وقادة عسكريين، تونس، طرابلس، 2015-2016.

<sup>48</sup> القوات العسكرية المصرية في الجنوب أنكرت دعم الطوارق وقالت إنها قوة حيادية تتدخل بناءً على طلب الحكومة في طرابلس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال التريكي، قائد القوة الثالثة، سبها، آذار/مارس 2015.

<sup>49</sup> جدير بالذكر أن ما أشعل فتيل الحرب في أوباري كان تبادلاً لإطلاق النار من أجل السيطرة على محطة وقود في المدينة في مطلع أيلول/سبتمبر، سعى بعدها التبو إلى السيطرة على القواعد العسكرية الرئيسية فيها. تشكل السيطرة الفعلية على محطات الوقود في كثير من الأحيان خطوة أولى في مجال تهريب الوقود. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من التبو والطوارق، طرابلس، سبها، أوباري، 2015-2016.

<sup>50</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني من الطوارق، أوباري، 28 آذار/مارس 2017.

<sup>51</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من التبو، والطوارق والعرب، ومع أفراد في قوات الأمن المصرية، أوباري وسبها، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2017.

<sup>52</sup> في أعقاب بضعة أشهر من المفاوضات المدعومة من قطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وافق الطرفان على إلقاء السلاح وقبلت بوجود قوة عسكرية محايدة من قبيلة الحساونة في أوباري. كان حجر الزاوية في الاتفاقات التي تم التفاوض عليها في الدوحة هو أن قطر وعدت بتقديم تعويضات نقدية لأسر نحو 50 مقاتلاً قتلوا على كل جانب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من الطوارق والتبو، طرابلس، 2016-2017، وأوباري آذار/مارس 2017.

<sup>53</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد وجهاء الطوارق، أوباري، 27 آذار/مارس 2017. أما سبب التأخر في الدفع فغير واضح.

<sup>54</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مشاركين في المحادثات، تونس العاصمة وروما، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2017.

كما وعدت قطر بفعل ذلك في المفاوضات بين التبو والطوارق، وكما كانت حكومة رئيس الوزراء السابق علي زيدان قد فعلت في العام 2014 بعد أول صراع بين التبو وأولاد سليمان في العام 2012. لكن في روما، فإن قضية من سيدفع (وما إذا كان أحد سيدفع) تسببت في المشاكل منذ البداية ولا تزال تسبب استياءً وسوء فهم، بشكل رئيسي في أوساط التبو.<sup>55</sup>

هذا لا يعني القول إن السلام يتطلب تعويضات نقدية. في الواقع، فإن بعض زعماء القبائل يشيرون إلى أنه سيكون من الأفضل لجميع المجموعات أن تتخلى عن هذه الحقوق بالنسبة لقتلها.<sup>56</sup> يقول آخرون إن المشاكل تكمن في مكان آخر وأن اتفاقات وقف إطلاق النار لا يمكنها أن تصمد لأنه تم التفاوض بشأنها من قبل وجهاء القبائل الذين لا يستطيعون السيطرة على شبابها.<sup>57</sup> العديد من رجال القبائل الأجانب من تشاد أو النيجر المجاورتين الذين يقاوتون في جنوب ليبيا يشعرون أيضاً بأنهم غير ملزمين بالاتفاقات التي تم التفاوض عليها من قبل الوجهاء القبليين الليبيين.<sup>58</sup> على المجتمع الدولي ألا يبالغ في تقدير استدامة اتفاقات وقف إطلاق النار وألا يقلل من شأن التوترات التي لا تزال موجودة وتلك التي يغذيها لاعبون خارجيون.

### ب. جبهة المعارك في الجنوب

منذ الأزمة السياسية التي قسمت البلاد في العام 2014، أصبح الجنوب جبهة معركة للخصومات على مستوى البلاد، حيث قوات مصراتة المتحالفة مع المؤتمر الوطني العام من جانب والجيش الوطني الليبي الموالي للحكومة الشرقية من جانب آخر.

وحدة عسكرية مصراتية (تسمى القوة الثالثة، وصلت إلى سبها في شباط/فبراير 2014 بطلب من الأعيان المحليين وبتفويض رسمي من الحكومة (الموحدة حينذاك) في طرابلس. أرسلت لوقف الحرب بين أولاد سليمان والتبو، وبشكل أوسع، للمساعدة في تأمين الجنوب. هذه القوة جيدة التسليح أصبحت الوحدة العسكرية الرئيسية في سبها من 2014 وحتى أواسط 2017. القوة الثالثة التي تضم أكثر من 4,000 رجل، سيطرت على القاعدة الجوية العسكرية الرئيسية في المدينة في تمنهنت وجمعت بعض المجموعات المسلحة المحلية العاملة في القوة الثامنة تحت سيطرتها. لبعض الوقت، تمركز بعض رجال القوة الثالثة في جزمة وفي حقل نפט الشرارة في الغرب.<sup>59</sup>

لكن بعد ثلاث سنوات وتدهور الوضع الأمني في سبها، أصبح العديد من السكان المحليين غير مرتاحين لوجود المصريين. أحد ضباط الجيش الحبيديين في سبها قال:

أتت مصراتة في العام 2014 للمساعدة وقيل الناس هنا بذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن مصراتة ستوقف القتال، وتحد من الجريمة وتخفف الهجرة غير الشرعية. لكنهم لم يفعلوا شيئاً من هذا. في الواقع فإنهم

<sup>55</sup> عدة مشاركين في محادثات روما في آذار/مارس 2017 ذكروا أن التبو ذهبوا إلى هناك على افتراض أن جميع المشاركين، بمن فيهم المضيقين الإيطاليين، كانوا قد اتفقوا على التعويضات. "لكن يبدو أن الإيطاليين لم تكن لديهم معرفة مسبقة بهذا وشعروا بالغضب الشديد عندما طرحت القضية خلال أول أيام الاجتماع"، على حد تعبير أحد المشاركين. أحد شيوخ التبو أصر على أن يكون هناك تعويضات في اليوم الثاني من اجتماع روما في حزيران/يونيو 2017، لكن عضواً أصغر سناً في وفد التبو قلل من أهمية الطلب وقال إن التبو "فهموا أن الإيطاليين أو الأوربيين لا يمكن أن يدفعوا دية" لكنهم "يوافقون، بدلاً من دفع مبالغ نقدية مباشرة للأسر، على منح فرص توظيف تفضيلية لأخوة أو أخوات أولئك الذين قتلوا في الحرب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، روما، حزيران/يونيو 2017. حتى الآن، لم يظهر مسؤولو الاتحاد الأوروبي اهتماماً بتمويل برامج تعويض كهذه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، أيار/مايو - حزيران/يونيو 2017.

<sup>56</sup> أحد وجهاء قبيلة الحضيري، غير الضالعة في أي نزاع، قال: "المشكلة هي أن التبو لديهم 37 قبيلة فرعية وليسوا قبيلة متماسكة؛ وتتكون قبيلة أولاد سليمان من سبعة بيوت. هل يمثل أولئك الموقدون الذين ذهبوا إلى روما كل هذه البيوت السبعة والـ 37 قبيلة؟ عليك أولاً أن تتوصل إلى اتفاق بين جميع أفراد القبيلة بأنهم يوافقون على التخلي عن مطالباتهم بالدية. معظم الناس سعداء بالاتفاق لكن هل تخلوا عن حقوق أهل الدم؟ الاتفاق لا يعني شيئاً إذا لم يفعلوا ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 30 آذار/مارس 2017.

<sup>57</sup> "زعماء القبائل يريدون السلام، لكن المشكلة تكمن في الشباب. العديد منهم يريدون الانتقام ولا زالوا يملكون السلاح. لا يزال لدى شباب القذافي وشباب أولاد سليمان أسلحة وهم لا يصغون للأعيان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أعيان قبيلة الحضيري، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>58</sup> تعليقا على الانقسامات داخل القبائل، قال أحد وجهاء سبها: "80% من التبو في الطيوري [إحدى مناطق سبها] ليسوا من ليبيا. 80% من الطوارق ليسوا ليبيين. معظم أولئك الذين يحملون الأسلحة في الجنوب ليسوا ليبيين حتى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>59</sup> بفضل التحالفات التي عقدها مع المجموعات المسلحة المحلية على مدى السنوات الثلاث التالية، قال قائد القوة الثالثة إنها لعبت دوراً أيضاً وصل إلى قاعدة ويغ الجوية، على الحدود مع النيجر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال التريكي، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

جعلوا العلاقات بين المجموعات المختلفة أسوأ لأنهم زرعو بذور الانقسام بين الناس والقبائل – بعضهم كان مع مصراته، وآخرون ضدها. وهكذا بدأ الناس بالتفكير بأنهم أفضل حالاً دون المصرتيين.<sup>60</sup>

تنامي الاستياء المحلي من مصراته كان لصالح حفتر، خصوصاً وأنه فرض نفسه الخصم الأقوى لحكومة الوفاق الوطني بحلول العام 2016.<sup>61</sup> قواته الجنوبية شملت وحدة الجيش الوطني الليبي الموجودة في براك الشاطي تحت قيادة محمد بن نايل وغرفة عمليات سرت الكبرى، وهي وحدة تابعة للجيش الوطني الليبي تعمل إلى الشمال، في راس لانوف وزلة.<sup>62</sup>

بعد تعاونها لفترة وجيزة مع المصرتيين في أواسط العام 2016، أصبحت وحدة براك الشاطي أكثر الأصوات مطالبة للمصرتيين بمغادرة سبها، وبشكل أكثر تحديداً قاعدة تمنهنت.<sup>63</sup> بقيامهم بذلك، اكتسبوا دعم أعيان سبها الذين بدأوا أيضاً بالمطالبة بانسحاب مصراته. في مطلع العام 2017، بدأ رجال بن نايل بمهاجمة القوة الثالثة في تمنهنت بالمدفعية الثقيلة.

كان هدف غرفة عمليات سرت الكبرى السيطرة على قاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية، التي كانت واقعة تحت سيطرة مصراته وقوات أخرى متحالفة مع حكومة طرابلس. وضمت هذه المجموعة المناهضة لحفتر المعروفة بسرايا الدفاع عن بنغازي، التي تتكون بشكل أساسي من مقاتلين من بنغازي أخرجهم منها الجيش الوطني الليبي. منذ العام 2016، وسرايا الدفاع عن بنغازي تستخدم الجفرة، الواقعة على مفترق طرق بين جنوب وشمال ليبيا، كقاعدة لوجستية لمهاجمة مواقع الجيش الوطني الليبي في الشرق.<sup>64</sup>

بعد تصاعد سريع في العنف في أيار/مايو – حزيران/يونيو 2017، بسبب هجوم على قاعدة براك الشاطي الجوية من قبل سرايا الدفاع عن بنغازي والقوات الموالية لمصراته، استولت القوات المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي على تمنهنت وقاعدة الجفرة الجوية؛ وبحلول حزيران/يونيو 2017، انسحبت القوة الثالثة التابعة لمصراته بشكل كامل من الجنوب.<sup>65</sup> منذ انسحاب مصراته، كان هناك حادث واحد من القتال في سبها تم قمعه بسرعة.<sup>66</sup> جمال التريكي، قائد القوة الثالثة، وآخرون حذروا من احتمال نشوب المعارك من جديد في الجنوب وحتى من هجمات لتنظيم الدولة الإسلامية إذا انسحبت قوات مصراته.<sup>67</sup>

<sup>60</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 28 آذار/مارس 2017. أحد سكان سبها قال إن أفراد القوة الثالثة تواطؤوا مع المجموعات المحلية الضالعة في التهريب، وخصوصاً تهريب الوقود. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 30 آذار/مارس 2017. حتى الأشخاص المحليين الذين يدعمون دور مصراته كرادع في الجنوب يعترفون بأن القوة الثالثة لم تحقق توقعاتهم. إلا أنهم يحذرون من أنه دون مصراته فإن الاقتتال بين القبائل يمكن أن يستأنف. "لا أريد أن انتقد مصراته، عندما أتوا، كانوا معينين من قبل المؤتمر الوطني العام [البرلمان السابق ومقره طرابلس] وأوقفوا الحرب. كما ساعد وجودهم هنا في المحافظة على إبقاء النظام بعيداً ومنعوه من الاستيلاء على السلطة هنا. لكن كان يفترض أن يؤمنوا كل المنطقة من براك الشاطي إلى الحدود، وهذا ما لم يحققوه. قد يكون لمصراته مصالح هنا. لكن إذا غادروا هناك مخاطرة بعودة الاقتتال". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس البلدي لسبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>61</sup> حول العلاقات بين حفتر والحكومة المعترف بها دولياً برئاسة فايز السراج، انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 170، "الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته"، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وتعليق مجموعة الأزمات، "Libya: No Political Deal Yet"، 11 May 2017.

<sup>62</sup> محمد بن نايل ضابط في الجيش من حقية القذافي من قبيلة المقارحة له تاريخ في معارضة قوات مصراته. الأنصار المحليون للجيش الوطني الليبي يدعون بأن رجال بن نايل تحولوا ضد القوة الثالثة، بعد التعاون معهم في قاعدة براك الشاطي في أواسط العام 2016، لأنه يزعم بأن المصرتيين دعموا أفراداً محليين مرتبطين بالقاعدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان براك الشاطي، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>63</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عقيد في الجيش من منطقة الشويرف، طرابلس، 25 آذار/مارس 2017.

<sup>64</sup> سرايا الدفاع عن بنغازي شاركت على الأقل في هجومي على محطات تصدير النفط الخام التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي حول راس لانوف في العام 2016. انظر تعليق مجموعة الأزمات، "Oil Zone Fighting Threatens Libya with Economic Collapse"، 14 December 2016.

<sup>65</sup> في 18 أيار/مايو 2017، هاجمت القوات المتحالفة مع القوة الثالثة والمالية اسماً لحكومة الوفاق الوطني قاعدة براك الشاطي الجوية، وقتلت بين 80 و130 من أفراد الجيش الوطني الليبي (المصادر تختلف حول الرقم الفعلي). ويزعم أن هذا أتى رداً على هجمات الجيش الوطني الليبي على قاعدة تمنهنت الجوية. في أواخر أيار/مايو، وبسبب الغضب الشعبي (بما في ذلك من داخل مصراته)، انسحبت قوات مصراته وحلفاؤها المحليين من تمنهنت، وتركوها في أيدي الوحدات المحلية المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي. بعد ذلك بوقت قصير، وفي هجوم مفاجئ في 3 حزيران/يونيو، استولت قوات قادمة من الشرق على قاعدة الجفرة الجوية. جرت هذه العملية بدعم من القوات الجوية المصرية. "East Libyan forces take desert airbase as they push west"، Reuters, 3 June 2017.

<sup>66</sup> بعض التبو وأولاد سليمان اشتبكوا في سبها في مطلع حزيران/يونيو 2017.

<sup>67</sup> في أواخر آذار/مارس 2017، وقيل انسحاب القوة الثالثة من سبها، قال التريكي: "إذا غادرنا، سينفجر كل شيء هنا. سيكون هناك حرب كتلك التي نشبت في العام 2014 – وستأنف الحرب الأهلية بين القبائل. لا يزال هناك نية للانتقام، إضافة إلى أنه لا يزال



رغم أن الهجمات من قبل المجموعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية ازدادت بين سرت وسبها في الأشهر الأخيرة، فإن أكثر ما يخشاه السكان المحليون هو ارتفاع معدلات الجريمة.<sup>68</sup> على حد تعبير أحد سكان سبها:

لا وجود للشرطة هنا، ولا وحدات تحارب ضد الجريمة. سبها مليئة بالمجرمين وتدخلها كميات كبيرة من المخدرات. إذا لم تتحسن الأحوال، فإنها بالتأكيد ستسوء. [...] يمكن لأحدهم مهاجمتك كي يسرق هاتفك المحمول وحسب. أنا لست خائفاً من تصعيد القتال بين القبائل لأنه في النهاية يمكن للأعيان أن يوقفوه. لكنهم لا يتمتعون بأي سيطرة على الجريمة. وهذا أكثر خطراً.<sup>69</sup> قضايا أخرى تثير المخاوف تتمثل في التحالفات المتغيرة بسرعة بين وداخل القبائل. كلا الأمرين يشكلان مصادر لعدم الاستقرار في الجنوب ويمكن أن يظلا كذلك حتى بعد التغييرات الدراماتيكية الأخيرة في ميزان القوى على الأرض.

### ج. ولاءات مجزأة ومتغيرة

القبائل والمجموعات الإثنية في فزان ليست كيانات ذات تركيب أحادي.<sup>70</sup> الطوارق، على سبيل المثال منقسمون داخلياً على أساس عسكري. في أية لحظة معينة، يمكن لبعض أفراد الطوارق القتال باسم القوات المتحالفة مع حكومة طرابلس، وأن يقاتل آخرون لصالح حفتر وأن يكون آخرون حيايين. نمط مماثل حدث مع التبو، الذين يقاتل قادتهم على طرفي النزاع العسكري، وكذلك بالنسبة للقبائل العربية. بين الطوارق، كانت هذه الانقسامات نتيجة التهديدات التي أطلقتها حكومات طرابلس المختلفة بقطع رواتب العسكريين الذين ليس لديهم رقم وطني. في حين أن الأرقام الوطنية استؤنفت في ليبيا في العام 2013 للسيطرة على رواتب الموظفين في القطاع العام، فإن العديد من الطوارق – بما في ذلك بعض أولئك العاملين كعسكريين محترفين في ظل حكم القذافي – لم يكن لديهم أرقام وطنية ولا إمكانية الحصول عليها بالنظر إلى أنهم لا يحققون متطلبات المواطنة الليبية الكاملة.<sup>71</sup> أحد الناشطين قال:

بدأ ذلك في العام 2013 عندما كان أسامة الجويلي من الزنتان وزيراً للدفاع. كانت الطريقة الوحيدة للحصول على راتب هو الانضمام إلى قوات الزنتان. في تلك الحالة، يمكن لشخص من الطوارق أن يعطى رقماً وطنياً وراتباً. فجر ليبيا، التحالف العسكري الذي قاده مصراتة واصطدم مع قوات الزنتان في طرابلس في تموز/يوليو – آب/أغسطس، وأدى إلى انقسام بين الحكومتين والبرلمانيين المتنافسين فعل الشيء نفسه: منحوا رقماً وطنياً وراتباً لكل من انضم إليهم. منذ بداية حملة الكرامة [العملية التي قادها حفتر للسيطرة على بنغازي، والتي أطلقت في أيار/مايو 2014]، أعطى حفتر 3,000 دينار ليبي شهرياً [2,170 دولاراً طبقاً لسعر الصرف الرسمي، لكن حوالي 375 دولاراً بسعر صرف السوق السوداء في العام 2017] لكل من وافق على القتال مع قوات الكرامة في بنغازي.<sup>72</sup>

بعض الطوارق يقولون إنهم يجدون الصراعات على السلطة داخل العاصمة غير مفهومة؛ ويشعرون بأنه يتم استغلالهم من قبل الفصائل العسكرية المختلفة في البلاد. أحد الطوارق كان يعمل دليلاً سياحياً في الصحراء قبل العام 2011 ومنذ بداية الحرب عمل مع قوات عسكرية مختلفة عاملة في منطقة أوباري، اعترف عندما تحدث في نيسان/أبريل 2017 قائلاً:

إننا لا نفهم حقيقة ما يحدث أو ما سيحدث. في العام 2011 عندما بدأت الثورة، انضمت إلى قوة من الثوار معادية للقذافي. ثم أتت جماعة الزنتان وقالوا إن القوة التي أقاتل فيها كانت تعمل مع القاعدة. وهكذا تركتها وانضمت إلى الزنتان كجزء من حرس المنشآت النفطية. ثم غادر جماعة الزنتان دون تحذيرنا

لا يزال هناك مرتزقة. كما يمكن لتنظيم الدولة الإسلامية أن يعزز وجوده". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال التركي، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>68</sup> في 7 أيار/مايو 2017، أعلنت مجموعة مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن هجوم ضد قوات مصراتة قرب مشروع لود الزراعي، على بعد 100 كم جنوب غرب سرت؛ وفي 14 أيار/مايو، استولوا على صهاريج وقود في نفس المنطقة.

<sup>69</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط جيش سابق، سبها، 28 آذار/مارس 2017.

<sup>70</sup> تبدو القبائل والمجموعات الإثنية أحادية في تحالفاتها العسكرية لأن قاداتها يستطيعون السيطرة على أقاربهم، وبالتالي يناسب المحليين والصحفيين أن ينزعوا إلى التعميم.

<sup>71</sup> نحو 20,000 أسرة من الطوارق تعيش في ليبيا منذ سنوات لكن أفرادها لا يتمتعون بالمواطنة الكاملة – إدارياً لديهم رقم إداري وليس رقم وطني. "وهذا يعني أنه ليس لديهم الحق بالحصول على جواز سفر، ولا الحق بالتصويت، ولا في تلقي الرعاية الصحية في الخارج، ولا أن يحصلوا على منحة دراسية للدراسة خارج البلاد، ككل ليبي طبيعي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إبراهيم تازاغيت، وهو ناشط من الطوارق، أوباري، 25 آذار/مارس 2017. يشكل عدم الحصول على جنسية كاملة سبباً لوجود عدد كبير من الطوارق في الجيش.

<sup>72</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد زعماء الطوارق، طرابلس، 23 آذار/مارس 2017.

[في تشرين الثاني/نوفمبر 2014] ودخلت مصراتة. وهكذا انضمت إلى قوات مصراتة. الآن نحن مع القوة الثالثة. لكن الناس يقولون إن حفتر أصبح قوياً ويقول لجماعته إن مصراتة غير شرعية. كما ترى، إننا لا نعرف حقيقة ماذا ينبغي أن نفعل.<sup>73</sup>

وسط هذا التشوش والاختلاط، تظهر قوة أخرى من الطوارق في الجنوب تحت قيادة الفريق من حفرة القذافي، علي كنه، الذي يقول إنه حيادي في الصراع الوطني ويتطلع إلى جيش موحد.<sup>74</sup> لكن في مطلع العام 2017، مال كنه نحو المصراطين، وترك السؤال مفتوحاً حول كيفية تموضعه على المدى الطويل إذا ارتفعت مكانة الجيش الوطني الليبي في الجنوب أكثر.<sup>75</sup>

التبو أيضاً عانوا من الولاءات المتقلبة والانقسامات الداخلية.<sup>76</sup> في العام 2012، وخلال الحرب الأولى بين التبو وأولاد سليمان، تحالفوا مع مصراتة بينما عارضها أولاد سليمان. في العام 2014، انعكست التحالفات: تعاونت المجموعات المسلحة الثلاث الرئيسية من أولاد سليمان في سبها (كتيبة الردع، أحرار فزان، وشهداء سبها) مع مصراتة في حين تلقى التبو الدعم من الجيش الوطني الليبي، والمجموعات المسلحة الزنتانية وفصائل مقربة من النظام السابق. طوال الأزمة السياسية والعسكرية في عامي 2014 و2015 والصراع بين التبو والطوارق، ظل التبو بشكل عام في معسكر الجيش الوطني الليبي. مع نهاية العام 2016، ومع نزوح محادثات المصالحة مع الطوارق وتدهور العلاقات مع الزنتان، انهار التحالف بين التبو والجيش الوطني الليبي. نأى عدد من قادة التبو بأنفسهم عن الجيش الوطني الليبي بسبب التصور السائد بانحياز حفتر إلى العرب.<sup>77</sup> في العام 2017، انقسم التبو: بعض الوحدات ظلت متحالفة مع الجيش الوطني الليبي، ووحدات أخرى دعمت مصراتة. وانطبق الأمر ذاته على أولاد سليمان.<sup>78</sup> انسحاب مصراتة الأخير من الجنوب يؤشر على تغيير رئيسي في ميزان القوى ومن المرجح أن يتسبب في إعادة خلط التحالفات في الجنوب.

ورقة أخرى تتمثل في وجود المقاتلين الأجانب الذين جندهم التحالف الذي تدعمه مصراتة من جهة والجيش الوطني الليبي من جهة أخرى، إضافة إلى الحلفاء المحليين لكل منهم. تبقى أصول المقاتلين الأجانب وعددهم الدقيق أمور غير واضحة رغم أنه يبدو أن معظمهم تشاديون وسودانيون؛ وتقدم المصادر المحلية روايات مختلفة فيما يتعلق فيمن يحارب لصالح من، حيث إن بعض المجموعات تغير ولائها. في أواسط العام 2017، بدا أن مقاتلين مع مجموعات المعارضة المسلحة من شمال تشاد – بشكل أساسي من جبهة التغيير والوفاق في تشاد – يقاتلون مع التحالف الموالي لمصراتة بينما كانت المجموعات السودانية والدارفورية

<sup>73</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو من الطوارق في القوة الثالثة، الشراة، 1 نيسان/أبريل 2017.

<sup>74</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني من الطوارق ومع زعيم قبلي من الطوارق، أوباري وسبها، آذار/مارس 2017.

<sup>75</sup> قائد القوة الثالثة في سبها امتدح الجنرال الطوارقي قنلاً: "علي كنه وبن نائل حصل بينهما خلاف كبير في براك الشاطي ولا تربطهما علاقات جيدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال التريكي، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>76</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان، وضباط جيش، وسياسيين من مصراتة، ونشطاء من التبو، تونس العاصمة، سبها وأوباري، 2015-2017.

<sup>77</sup> عند تلك النقطة، تحول قادة رئيسيون من التبو مثل حسن موسى وأبو بكر سوقي إلى جانب مصراتة. أحد نشطاء التبو شرح الابتعاد عن الجيش الوطني الليبي في العام 2016 على النحو الآتي: "بعد سنة فهمنا أنه يتم استخدامنا من قبل فجر ليبيا وعملية الكرامة، وأن الحرب بينهما كانت السبب الحقيقي لحرب أوباري. في البداية كنا مع الكرامة، لكننا أدركنا لاحقاً أنه لم تعجبنا الطريقة التي استخدمها حفتر في العمل. أراد الحكم العسكري؛ ودعم جماعات أخرى عسكرياً – مثل زويه في [الكفرة] والمقارحة [في براك الشاطي] – ودعم التبو بدرجة أقل. لهذا السبب تحول بعض الناس إلى مصراتة/طرابلس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آذار/مارس 2017. قرار الجيش الوطني الليبي بتغيير اسمه إلى القوات المسلحة العربية الليبية في مطلع العام 2016 أسهم في الانقسامات. حول الولاءات المتقلبة للتبو، انظر أيضاً Tubiana and Gramizzi, "Tubu Trouble", op. cit., pp. 120-121.

<sup>78</sup> طبقاً لسكان من سبها، في آذار/مارس 2017 كان أفراد في مجموعة الردع المسلحة متحالفة مع الجيش الوطني الليبي بينما ظل أولئك في أحرار فزان مع مصراتة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2017.

(مثل حركة العدل والمساواة) و(جيش تحرير السودان – ميني ميناوي) إلى جانب الجيش الوطني الليبي.<sup>79</sup> كما كان هناك اتهامات بوجود مقاتلي الجنجويد في ليبيا، رغم أنه لم يكن من الواضح إلى جانب من يقاتلون.<sup>80</sup> تقرير نشر مؤخراً ناقش أسباب تجنيد التحالف الذي تقوده مصراتة للمقاتلين التشاديين، قدموا التفسير الآتي:

كان الهدف الأول لمضيفيهم الليبيين منع هذه القوات التشادية من أن تجند كمرتزقة من قبل خصومهم في طبرق. هدف آخر كان تشجيع المجندين التشاديين الذين يقاتلون لصالح حفتر على تغيير ولائهم، ثم استخدامهم كمرتزقة ضد حفتر أو تنظيم الدولة الإسلامية. وكان هدف 'القوة الثالثة' أيضاً استخدام هذه القوات للضغط على [رئيس تشاد إدريس] ديبي وإبعاده عن حفتر.<sup>81</sup>

<sup>79</sup> طبقاً لمحلل أجنبي، فإن حفتر استخدم المجندين من تشاد في البداية. لكن، ومنذ الاجتماع الذي عقد في أواخر العام 2015 الذي يقال إن إدريس ديبي عبر فيه عن مخاوفه من هذا، بدأ أن حفتر يستخدم مقاتلين سودانيين حصراً، "خصوصاً مقاتلي ميني ميناوي، بسبب قربهم الجغرافي من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2017. للحصول على قائمة كاملة لمجموعات المعارضة المسلحة التشادية في ليبيا، انظر الحاشية 4. تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة لعام 2017 يدعم مثل هذه المزاعم. التقرير النهائي للجنة الخبراء حول ليبيا والذي وضع تطبيقاً للقرار 1973 (2011)، S/2017 466، 1 حزيران/يونيو 2017. قائد القوة الثالثة أنكر أنهم يدعمون أو يستخدمون مقاتلين أجانب. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال التركي، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

<sup>80</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2017. كما يعكس التشوش والاختلاط حقيقة أن الليبيين ينزعون إلى استخدام تعبير الجنجويد بازدياء بمعنى مرتزقة.

<sup>81</sup> Tubiana and Gramizzi, "Tubu Trouble", op. cit., p. 145. أحد أعيان الطوارق، الذي تعبر آراءه ربما عن تحيزه ضد التنو، قال: "كانت تشاد تدفعهم [مجموعات المعارضة التشادية] عبر الحدود إلى ليبيا لإحداث فوضى في جنوب ليبيا وإبقاءهم مشغولين هناك بدلاً من عودتهم إلى تشاد. وبالتالي ينبغي ألا تتفاجأ إذا حدثت حرب هنا غداً، رغم أن كل شيء يبدو اليوم هادئاً. لا يستطيع المرء أن يعرف إذا كانت تشاد ستستمر في دعم هؤلاء الناس في المستقبل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، سبها، 29 آذار/مارس 2017.

## V. في الجنوب، لا وجود لحكومة الوفاق الوطني، ووجود محدود للجهات الدولية

تبقى الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس غير منخرطة وتفترق إلى النفوذ في فزان. الاتحاد الأوروبي، ومعظم دوله، والمنظمات الدولية لها وجود محدود في أحسن الأحوال على الأرض. وحدها إيطاليا تحاول تنفيذ خطة تعزيز الاستقرار في الجنوب.

### أ. لا دولة مركزية

لقد تمتعت سلطات الدولة في طرابلس تاريخياً بقدر أقل من النفوذ المباشر في فزان مما في أجزاء أخرى من البلاد. إلا أن وجودها لم يكن هامشياً في وقت من الأوقات كما هو اليوم. أحد رجال القبائل العرب من وادي الحياة قال: "لا يتمتع السراج بأي نفوذ هنا. حوالي 60% من السكان المحليين يدعمون حفتر".<sup>82</sup>

الخصمان الرئيسيان لحكومة الوفاق الوطني وضعهما أفضل قليلاً. منذ العام 2014، تواصلت حكومة طرابلس غير المعترف بها برئاسة خليفة الغويل وقوات الجيش الوطني الليبي الذي يعترف بالحكومة الشرقية كحكومة شرعية، تواصلت مع المجتمعات المحلية وحصلت على دعمها. شخص من التبو قال: "أتى موفدو حفتر والجيش الوطني الليبي إلى هنا ووزعوا السيارات وتحذثوا إلى المجموعات العسكرية المحلية. وفعل الغويل الشيء ذاته"، وهي رواية أكدها أفراد قبائل عربية.<sup>83</sup> مؤخراً، في نيسان/أبريل 2017، كان ممثلو الغويل وحفتر – لكن ليس السراج – في مدينة مرزق، على سبيل المثال. أحد السكان المحليين شرح قائلاً:

في مرزق قائدان للشرطة، أحدهما معين من قبل حكومة الغويل (وهو من التبو) والآخر معين من قبل حفتر والحكومة الشرقية (وهو من فزان). وكلاهما يعملان في المديرية، ولديهما مكاتب جنباً إلى جنب. لا يتصادم الاثنان. كل منهما يعطي أوامره لقوات الشرطة لكن قوات الشرطة هي نفسها في الواقع – وبالتالي فإن هؤلاء الرجال يتلقون الأوامر من قائدين للشرطة. ليس هناك أحد معين من المجلس الرئاسي هنا، في كل مدينة مرزق.<sup>84</sup>

يقر أنصار حكومة الوفاق الوطني بافتقارهم إلى النفوذ في الجنوب، ما يعزوه المجلس الرئاسي إلى عدم قدرة الحكومة على الوصول إلى الأموال وتوزيعها على المؤسسات الجنوبية.<sup>85</sup>

كما أن المجلس الرئاسي خسر عسكرياً على الأرض. حليفه الرئيسي في فزان، القوة الثالثة المصراية، انسحبت من قاعدة تمنهنت العسكرية في سبها في أواخر أيار/مايو 2017؛ فأضعفت الحلفاء المحليين للمجلس. القوات المتقدمة للجيش الوطني الليبي طردت سرايا الدفاع عن بنغازي، وهي تحالف عسكري غير رسمي موجود في الجفرة ويدعمها المهدي البرغثي، وزير الدفاع المعين من قبل السراج، في حزيران/يوليو 2017. منح هذا المجموعات العسكرية المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي اليد العليا، على الأقل في الوقت الحالي.

### ب. المجتمع الدولي في الجنوب

وعياً منه لهشاشة الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ولافتقارها للقدرات التشغيلية في سائر منطقة فزان والمنطقة الحدودية، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تجاهلت حتى وقت قريب جنوب ليبيا بوصفه "منطقة لا تمتلك فيها شريكاً مؤسسياً، وبالتالي لا نستطيع العمل فيه".<sup>86</sup> ونتيجة لذلك، فإن الجهود الأوروبية للحد من تدفقات المهاجرين كانت قد تركزت حتى وقت قريب بشكل أساسي على وقف المهربين في المياه الدولية قرب الساحل الشمالي الغربي للبيبا وفي النيجر.

<sup>82</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أوباري، 1 نيسان/أبريل 2017. طبقاً لكثيرين، وحتى اثنان من أعضاء المجلس الرئاسي من الجنوب، عبد السلام كجمان (من براك الشاطي) وأحمد حمزة (من تراغن)، لا يتمتعان بنفوذ يذكر هناك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان وأعيان محليين، مرزق، أوباري، سبها، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2017. كان المجلس الرئاسي يضم ممثلاً ثالثاً من الجنوب، الطوارقي موسى الكوني، لكنه استقال في كانون الثاني/يناير 2017.

<sup>83</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد السكان التبو، مرزق، 30 آذار/مارس 2017.

<sup>84</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي من التبو، مرزق، 1 نيسان/أبريل 2017. فيما يبدو فإن رئيس بلدية مرزق المنتخب يعمل من طرابلس.

<sup>85</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار لفايز السراج، مالطا، أيار/مايو 2017.

<sup>86</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في البرلمان الأوروبي، ريغيو أميليا، إيطاليا، أيار/مايو 2017.

القوة البحرية المتوسطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تأسست في أواخر العام 2014 والتي تعرف أيضاً بعملية صوفيا، حاولت وقف تهريب البشر وشبكات الاتجار بهم بين ليبيا وأوروبا والمحافظة على حياة الناس في البحر.<sup>87</sup> رغم هذه الجهود وغيرها – مثل تدريب حرس السواحل، وتسيير رحلات العودة الطوعية إلى الأوطان وتعزيز أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتعلقة بالمهاجرين – فإن تدفقات المهاجرين من ليبيا إلى أوروبا استمرت بالتزايد.<sup>88</sup> كما لم تحقق الجهود الرامية لمنع الأشخاص من دخول ليبيا عبر النيجر المتوقع منها. رغم دعم الاتحاد الأوروبي لسلطات النيجر وللعمليات التي تقودها الحكومة لملاحقة المهربين في أغاديز في 2016، التي قلصت عمليات الدخول لفترة وجيزة، فإنه بحلول أواسط العام 2017 كان عدد المهاجرين الذين دخلوا ليبيا عبر الحدود مع النيجر قد ارتفع مرة أخرى.<sup>89</sup>

في مطلع العام 2017، ومع ترنج المحاولات لوقف الهجرة على الساحل الليبي أو من شمال النيجر، حوّل صناع السياسات الأوروبيون اهتمامهم وقرروا معالجة المشكلة أيضاً في جنوب ليبيا.<sup>90</sup> بعض الداعمين الدوليين للسراج – خصوصاً إيطاليا، البلد الأوروبي المتأثر مباشرة بتدفقات الهجرة من ليبيا، وألمانيا – يبدو أنهم حريصون على الاضطلاع بدور قيادي.<sup>91</sup>

لكنهم لا يعرفون من أين يبدأون. على مدى السنوات القليلة الماضية، تجنبت معظم المنظمات الدولية والبلدان الغربية العمل في جنوب ليبيا. فريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووفد الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا ومعظم السفارات (وجميعها انتقلت من طرابلس إلى تونس العاصمة في مطلع العام 2015) اعترفت بأنها بالكاد تابعت الديناميكيات في الجنوب، وركزت بدلاً من ذلك على الأزمة السياسية الوطنية والانقسام

<sup>87</sup> أطلقت عملية صوفيا في 22 حزيران/يونيو 2015 بوصفها عملية في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة لوقف التهريب في وسط وجنوب حوض المتوسط. في 28 أيلول/سبتمبر 2015، وافق الاتحاد الأوروبي على الشروع في المرحلة النشطة من العملية ضد مهربي البشر، وسمى العملية عملية صوفيا على اسم طفلة ولدت على متن إحدى سفن البعثة. تعمل القوارب في المياه الدولية خارج الساحل الليبي، وتجمع المعلومات، وتتفقد المهاجرين واللاجئين وتدمر القوارب التي يستخدمها المهربون. في 20 حزيران/يونيو 2016، فرض المجلس تفويضه، وأضاف تدريب حرس السواحل الليبيين والأسطول الليبي والمساعدة في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. في 25 تموز/يوليو 2017، مدد التفويض حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. في حين أن العملية في مهمة للإنقاذ، فإنها لم تقلص التدفق الإجمالي للمهاجرين الذين يستخدمون طريق حوض المتوسط الأوسط أو عدد الذين يموتون في البحر، الذي ارتفع من 2,876 في العام 2015 إلى 4,581 في العام 2016 ووصل إلى أكثر من 2,000 في منتصف العام 2017. في 26 تموز/يوليو 2017، قدم رئيس الوزراء فايز السراج طلباً رسمياً لنشر سفن إيطالية في المياه الإقليمية الليبية لمساعدة الحكومة الليبية في عمليات مكافحة التهريب.

<sup>88</sup> عدد من المشاكل يفسر هذا. تتمثل إحدى المشاكل في القدرات المحدودة لحرس الحدود الليبيين، الذي يشك بأن بعض أفراده يتواطؤون مع المهربين. مشكلة أخرى هي للمفارقة أن سفن عملية صوفيا ومنظمات الإنقاذ غير الحكومية في البحر يسرت عبور المهاجرين إلى أوروبا. أحد العاملين في منظمة غير حكومية ليبية قال: "لم يعد يترتب عليك القيام بكامل الرحلة إلى لامبيدوزا [الجزيرة الإيطالية التي تبعد 160 ميلاً بحرياً عن طرابلس]؛ كل ما ينبغي عليك القيام به الآن هو التوجه إلى إحدى السفن الأجنبية الموجودة في المياه الدولية على بعد 12 ميلاً فقط من سواحل الزاوية [وهي مدينة تقع غرب طرابلس]. يتم نقل المهاجرين إلى إيطاليا بعد إنقاذهم من قبل سفينة دولية. حالما يصلون إلى هناك، فإنهم نادراً ما يتم إعادتهم إلى أوطانهم ولا يتم إعادتهم إلى ليبيا أبداً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، نيسان/أبريل 2017. بعض المسؤولين الأمنيين من الاتحاد الأوروبي وليبيا يتهمون المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في البحر بـ "التواطؤ" مع المهربين، وهو اتهام ترفضه المنظمات غير الحكومية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي، تونس العاصمة، آذار/مارس 2017؛ ومع مسؤولين أمنيين ليبيين، طرابلس، آذار/مارس 2017. انظر أيضاً AyrnBaker, "Don't blame rescue-at-sea organizations for migrants coming to Europe", *Time*, 22 December 2016.

<sup>89</sup> في أيار/مايو 2015، أصدرت النيجر قانوناً لمحاربة التهريب وفر الإطار القانوني للقضاة والشرطة لاتخاذ الإجراءات ضد المهربين. دعم الاتحاد الأوروبي هذه الجهود وفي العام 2015 أصبح النيجر مستفيداً من صندوق أمانة الاتحاد الأوروبي للطوارئ الأفريقية، الذي أنشئ لمعالجة الهجرة من مناطق الساحل وبحيرة تشاد، والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا. كما ساعد الاتحاد الأوروبي في تدريب قوات الأمن الداخلي في مدينة أغاديز النيجرية الداخلية عبر بعثة الساحل-النيجر في إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة. في أواخر العام 2016، كان أفراد الأمن في النيجر قد صادروا 95 سيارة واعتقلوا 102 مهرباً إضافة إلى تسعة أفراد من الشرطة. يتهم الفساد المتعلق بالهجرة. عطل هذا فيما يبدو شبكات التهريب إلى حد ما في أغاديز، وأجبرها على العمل بشكل أكثر سرية. لكن بحلول آذار/مارس 2017، قال شخص من التبو يعيش بالقرب من الحدود إن الإجراءات التي اتخذت تسببت في احتكاكات بين سكان شمال النيجر والحكومة، لكنها لم توقف المهاجرين، مضيفاً: "إن أعمال [تهريب البشر] أفضل من أي وقت مضى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مرزق، 31 آذار/مارس 2017. انظر Omar Saley, "Niger's migrant smuggling hub empties after EU crackdown", *Reuters*, 31 January 2017; *Mixed Migration Trends in Libya*, op. cit., p. 100.

<sup>90</sup> هذا إضافة إلى جهود أخرى بذلتها الاتحاد الأوروبي لدعم القوة المشتركة في الساحل لمجموعة الخمسة وبعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في مالي والساحل كما نصت عليها خلاصات مجلس الشؤون الخارجية في 19 حزيران/يونيو 2017. Council of the European Union, *Council Conclusions on Mali and the Sahel*, 19 June 2017.

<sup>91</sup> يبدو أن التركيز الحالي للاهتمام يقتصر على منطقة الحدود بين النيجر وليبيا، التي تشكل المعيار الأساسي لوصول المهاجرين، ومدينة سبها، المركز الرئيسي للمهاجرين الداخلين من الحدود مع النيجر أو من السودان عبر الكفرة (في جنوب شرق ليبيا). يبدو أن المحادثات الألمانية – الإيطالية حول البعثة العسكرية تركز على جانب النيجر من الحدود مع ليبيا. "Germany, Italy float EU mission to stop migrants in southern Libya", *Deutsche Welle*, 14 May 2017.

العسكري بين الشرق والغرب.<sup>92</sup> تتمثل الاستثناءات في الجيش الفرنسي (الذي كان مهتماً بجنوب ليبيا كجزء من عملية بارخان) والدول المجاورة – مصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، والجزائر وتونس – التي تحتاج لتأمين حدودها ومراقبة تدفق البشر والمقاتلين. كما ذكر أعلاه، فإن قطر انخرطت أيضاً في الوساطة في محادثات السلام في صراع أوباري.

في نيسان/أبريل 2017، خصص الاتحاد الأوروبي 90 مليون يورو (105 مليون دولار) للمساعدات التنموية لليبيا كجزء من نافذة شمال أفريقيا في صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، التي من المعتزم أن ينفق بعضها على مشاريع في الجنوب.<sup>93</sup> مسؤولو الاتحاد الأوروبي قالوا إنه يمكن تخصيص أموال إضافية لمثل تلك المشاريع، رغم أن الليبيين يشكون في ذلك.<sup>94</sup> كثيرون شككوا بما إذا كانت وكالات الأمم المتحدة التي ستتلقى هذه الأموال يمكنها أن تفعل الكثير في الجنوب. دبلوماسي ليبي قال:

لقد خصصوا هذه الأموال دون أن يسألوا أنفسهم عما يمكنها أن تفعله. هناك مشكلة بسيطة تتمثل في الوصول: كيف ستتمكن هذه المنظمات من تنفيذ مشاريعها في الجنوب إذا كانت تفتقر إلى القدرة على التنفيذ والقدرة على الوصول؟<sup>95</sup>

ستستمر صعوبات العمل في فزان بتشكيل عقبة رئيسية. لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موظفين محليين في أوباري وسبها، يعملون على إعادة تأهيل المستشفيات والمدارس المحلية وشبكات الصرف الصحي، لكن يبدو هذا استثناءً وليس القاعدة.<sup>96</sup> عدة منظمات غير حكومية دولية تنخرط في مشاريع المصالحة في الجنوب، لكن هذه المبادرات تحدث خارج ليبيا. عدد من وكالات الأمم المتحدة تحاول تنفيذ مشاريع تنموية في جنوب ليبيا، لكنها تعمل بشكل رئيسي من خلال شركاء محليين أو من خلال الهلال الأحمر الليبي.<sup>97</sup> معظم المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تفكر بإطلاق عملياتها في سبها تخلت عن ذلك بسبب المخاوف الأمنية.<sup>98</sup> حتى المنظمة الدولية للهجرة، التي لديها وجود في سبها، واجهت مشاكل في العمل حيث شبتت التعامل مع المهاجرين بتجارة الرقيق.<sup>99</sup>

رغم هذه القيود، فإن إيطاليا، المتلهفة لأن تصبح نشطة في فزان، تروج لمشروعها لتعزيز الاستقرار. منذ مطلع العام 2017، عقدت منظمة غير حكومية تمويلها الحكومة اجتماعات مع شركاء معنيين من جنوب ليبيا لإطلاق مشروع طموح بعنوان "خطة من أجل السلام، والاستقرار والأمن في جنوب ليبيا".<sup>100</sup> يهدف

<sup>92</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تونس العاصمة، مراكش، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2017. كان هناك أسباب عملية لعدم الانخراط مع الجنوب. إغلاق مطار سبها لعدة أشهر متصلة، والمشهد الأمني المتقلب وإغلاق معظم الفنادق منذ مطلع العام 2014، كل ذلك جعل من الصعوبة بمكان حتى زيارة المنطقة.

<sup>93</sup> خصصت المفوضية الأوروبية هذه الأموال في نيسان/أبريل 2017 لحماية المهاجرين وتحسين إدارة الهجرة في ليبيا. يتم تنفيذ البرنامج من قبل خمسة شركاء رئيسيين: المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. انظر "EU Trust Fund for Africa adopts €90 million programme on protection of migrants and improved migration management in Libya", press release, European Commission, 12 April 2017.

<sup>94</sup> مسؤول من الاتحاد الأوروبي قال إنه بسبب الضغوط السياسية من الدول الأعضاء التي تواجه انتخابات هذا العام، ثمة استعداد لاستثمار هذه الأموال ومراقبة استخدامها، لكن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى وجود قوي على الأرض خصوصاً في ليبيا. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، حزيران/يونيو 2017.

<sup>95</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، تموز/يوليو 2017.

<sup>96</sup> شكل هذا جزءاً من مرفق تحقيق الاستقرار المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لليبيا الذي أطلق في نيسان/أبريل 2016، والذي يهدف إلى مساعدة حكومة الوفاق الوطني على تنفيذ مشاريع تنموية في ليبيا.

<sup>97</sup> المجموعات المحلية تشمل منظمة الشيخ الطاهر الزاوي، وهي منظمة ليبية مقرها الزاوية ولها فروع في سائر أنحاء الجنوب الغربي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سراج الحضيري، مدير فرع سبها في منظمة الشيخ الطاهر الزاوي، سبها، 29 آذار/مارس 2017. لقائمة كاملة من منظمات المجتمع المدني المحلية، انظر *Mixed Migration Trends in Libya*, op. cit., p. 140.

<sup>98</sup> أرسلت منظمة أطباء بلا حدود بعثة استكشافية إلى سبها في أواخر العام 2016، لكن حتى الآن، ولأسباب لوجستية وأمنية، فإن العمليات لم تبدأ بعد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل للمنظمة، طرابلس، نيسان/أبريل 2017.

<sup>99</sup> "في الواقع فإن منظمة الهجرة العالمية بالغت عندما وصفت ما يحدث في سبها بأنه تجارة رقيق. الناس هنا غضبوا وهددوا بطرد موظفيها. الآن تواجه المنظمة مشاكل في العمل في الجنوب"، على حد تعبير أحد أعضاء منظمة غير حكومية محلية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، نيسان/أبريل 2017. "IOM learns of 'slave market' conditions endangering migrants in North Africa", press release, International Organization for Migration, 11 April 2017. تحدّ آخر بالنسبة للمنظمة الدولية للهجرة يتمثل في حقيقة أنه ليس هناك رحلات جوية لإعادة المهاجرين غير الشرعيين طوعاً من جنوب ليبيا. إنها تنطلق فقط من طرابلس.

<sup>100</sup> تحتفظ مجموعة الأزمات بصورة عن وثيقة حصلت عليها المنظمة غير الحكومية الإيطالية أرا بايسيس Ara Pacis، حزيران/يونيو 2017. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ماريان نيكوليتا غايدا، أرا بايسيس، روما، 2 حزيران/يونيو 2017.

المشروع إلى مواجهة "الهجرة غير الشرعية، والاتجار غير القانوني والإرهاب" وتشمل برنامجاً للمصالحة القبلية؛ ومراكز ثقافية وطبية؛ ومشروعاً اقتصادياً لإنشاء مراكز صناعية؛ ووحدات شرطة لمحاربة التهريب غير الشرعي يتم تجنيد أعضاؤها من المجموعات الضالعة حالياً في تهريب البشر.

تقدر التكاليف الأولية بـ 90 مليون يورو تسعى إيطاليا للحصول على تمويل لها من الاتحاد الأوروبي.<sup>101</sup> الفكرة، على حد تعبير مسؤول في الاتحاد الأوروبي مطلع على المشروع هي أنه: "إذا أردت أن تبعد الناس عن العمل في الاتجار بالبشر عليك أن تستميلهم، وكي تفعل ذلك عليك أن تشتريهم".<sup>102</sup>

غير أن الكثيرين عبروا عن شكوكهم حيال المشروع. بعض الزعماء القبليين الذين حضروا محادثات روما شككوا بـ "المراكز الثقافية"، وأخبروا مضيفهم أنهم ليسوا بحاجة للأسياذ الاستعماريين السابقين "لمساعدة القبائل في المحافظة على هويتها الثقافية".<sup>103</sup> بعض المحللين الإيطاليين يخشون من أن محاولة استمالة القبائل المحلية وإدماجها في وحدات شرطة محلية لمكافحة التهريب دون جهود موازية لمعالجة المشاكل الاقتصادية الكلية لليبيا لن يقلص عدد المهاجرين، بل سيزيد من الثمن الذي ينبغي أن يدفعه للمهربين.<sup>104</sup> كما أحاطت الأسئلة بالمشاريع الاقتصادية الصناعية المقترحة، التي تشمل معامل زجاج ورخام، والتي سيكون من الصعب تسويق منتجاتها في الجنوب الذي تقطنه مجموعات سكانية متفرقة والتي يصعب إيصالها إلى الأسواق الأوسع في الشمال بسبب انعدام الأمن على الطرق.<sup>105</sup>

<sup>101</sup> في 4 تموز/يوليو 2017، اقترحت المفوضية الأوروبية خطة عمل "الدعم إيطاليا، وتخفيف الضغوط وزيادة التضامن". يفترض أن تشكل الإجراءات المقترحة الأساس للنقاشات حول الإجراءات الفورية لدعم إيطاليا وتقليص تدفقات المهاجرين. وهذا يشمل العمل مع السلطات الليبية وتعزيز السيطرة على الحدود الجنوبية لليبيا. بيان صحفي، المفوضية الأوروبية، 4 تموز/يوليو 2017.

<sup>102</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، حزيران/يونيو 2017.

<sup>103</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد الذين حضروا محادثات أرا باسيس، روما، حزيران/يونيو 2017.

<sup>104</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين وصحفيين إيطاليين، روما ولندن، حزيران/يونيو 2017.

<sup>105</sup> دبلوماسي إيطالي اعترض على الانتقادات قائلاً: "من السهل جداً انتقاد ما فعله أو نقترحه. نحن الوحيدون الذين نفعل شيئاً ما. ما من دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي تعرف أي شيء أو تفعل أي شيء من أجل ليبيا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، حزيران/يونيو 2017.

## VI. الخلاصة والمضامين بشأن السياسات

يمكن للسلطات الليبية، والاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية اتخاذ خطوات لتحسين الظروف في المنطقة، والتي يمكن بمرور الوقت أن تمنع تهريب البشر، وهو الشاغل الرئيسي لأوروبا.

### أ. الأمن

لقد أخفقت المبادرات الرامية إلى إنهاء الحروب القبلية التي قتل فيها الآلاف في فزان على مدى السنوات الخمس الماضية حتى الآن في بناء سلام متماسك. رغم ترتيبات وقف إطلاق النار القائمة والحوار بين المجموعات التي كانت في حالة حرب، فإن التوترات القائمة لا تزال موجودة، وبعضها تعمق بسبب نفس هذه الجهود الرامية إلى وقف القتال. على سبيل المثال، فإن عدم تقديم قطر للتعويضات النقدية التي وعدت بها خلال جهود الوساطة، أصبح سبباً محتملاً لتجدد العنف. بالنظر إلى انعدام اليقين حول ما ستفعله قطر - خصوصاً بالنظر إلى عزلتها عن القوى الساعية إلى ممارسة نفوذها في ليبيا، خصوصاً مصر والإمارات العربية المتحدة - ينبغي تعديل التوقعات في المفاوضات التالية. ينبغي أن تتجنب الجهود التي لا تزال مستمرة، مثل المفاوضات بين التبو وأولاد سليمان، إطلاق الوعود الفارغة. قد لا تكون التعويضات النقدية الطريقة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية؛ وقد يكون من الحكمة أكثر التركيز على قضايا ملموسة - مثل الأمن، وحرية الحركة والوصول إلى الخدمات مثل المستشفيات والجامعات - التي تؤثر في حياة الناس اليومية.

الأكثر أهمية، ينبغي إعادة التفكير في كيفية معالجة التحديات الأمنية في ليبيا، مع أخذ الجنوب بعين الاعتبار. المحادثات المحلية الضيقة بين ممثلي القبائل ونشطاء المجتمع المدني لا تكفي. ينبغي أن تكون مصحوبة بمفاوضات تستهدف تحديداً في المقام الأول جمع القادة العسكريين للمجموعات المسلحة العاملة في الجنوب ومن ثم إشراكهم في حوار أمني أوسع على المستوى الوطني. سيعتمد تحقيق الاستقرار في الجنوب بشكل كبير على حصيلة التفاوض بين المجموعات المسلحة المتحالفة رسمياً مع الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس وتلك التابعة للتحالف العسكري الذي يقوده المشير حفتر. كانت مجموعة الأزمات قد حثت في الماضي على إجراء حوار وطني لمعالجة هذا الانقسام، إلا أن هذا الحوار لم يحدث حتى الآن. بدلاً من ذلك، ركزت الأحاديث حول الأمن حتى الآن على إنشاء منطقة آمنة في طرابلس وحولها. هذا أمر حيوي لكنه غير كاف؛ لأنه لن يكون له أثر يذكر في باقي أنحاء البلاد، بما في ذلك الجنوب.

إن استعادة جيش وطني مندمج وفعال له سلسلة قيادة واضحة أمر محوري، سواء على المستوى الوطني أو في الجنوب، حيث يطمح الضباط العرب والتبو والطوارق جميعاً إلى الوصول إلى مناصب تمكنهم من ممارسة النفوذ. في هذه الأثناء فإن المواطنين العاديين يتوقون إلى قوات مسلحة شرعية يمكنها فرض درجة من النظام.

إضافة إلى الجيش، ينبغي أن تتم معالجة الوظائف الأمنية الأخرى - الشرطة العادية، وتأمين منشآت الغاز، وحرس الحدود، إلخ - في أي استراتيجية جنوبية وكذلك في الحوار الأمني الوطني الأوسع الذي لا يزال حتى الآن دون هيكلية واضحة. ينبغي على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبموجب تفويضها، أن تضطلع بدور قيادي في بناء وإجراء حوار أمني وضمن أن يشمل الجنوب والقضايا المتعلقة به. كخطوة أولية، ومع تحضيرها للعودة إلى وجود دائم في ليبيا بعد غياب طويل، على البعثة أن تنتشر في المنطقة. كما أن الأجنحة السياسية والاستراتيجية المختلفة التي تدفع مختلف الدول الأوروبية بحاجة إلى درجة أكبر من التنسيق. اليوم، اتخذت فرنسا وإيطاليا المقاربة الأكثر نشاطاً حيال الجنوب، تدفع كل منهما أولويات منفصلة وفي بعض الأحيان متعارضة. باريس يشغلها الاستقرار الاستراتيجي للساحل ليس فقط لأن قواتها منتشرة هناك، بل أيضاً لأنها منطقة نفوذ فرنسية في أفريقيا. لروما مصالح تتعلق بالطاقة في ليبيا (بما في ذلك في الغاز الطبيعي المستخرج في الجنوب) وهي مهتمة بشكل رئيسي بتدفق المهاجرين الذين يحطون رحالهم على شواطئها. لقد قدم البلدان دعماً سياسياً وفي بعض الأحيان عسكرياً لأطراف متنافسة في الصراع الليبي (حيث قدمت فرنسا لقوات الجيش الوطني الليبي دعماً عسكرياً سرياً في العام 2016) رغم أن كلاهما يؤيدان علناً العملية الدبلوماسية التي تقودها الأمم المتحدة.<sup>106</sup> يمكن للتوترات بين روما وباريس حول خريطة طريق كل منهما لتحقيق الاستقرار في ليبيا أن تمتد إلى الجنوب وأن تقوض جهود تحقيق الاستقرار هناك.

تتمثل الدوافع بالنسبة لأوروبا بأكملها في مسألة الهجرة. ويبدو أنها في كثير من الأحيان تسعى إلى ذلك النوع من الشراكة الذي نفذته مع دول مثل تركيا، أي شراكة مصممة لمنع اللاجئين والمهاجرين من الوصول إلى القارة الأوروبية. في ليبيا، هذا غير قابل للتحقيق؛ فالحكومة المعترف بها دولياً لا تمتلك قدرات تذكر على التنفيذ، وخصوصاً في فزان، حيث القوى المعارضة لحكومة طرابلس لها اليد العليا. بدلاً من ذلك، فإن

<sup>106</sup> تقرير مجموعة الأزمات، "الاتفاق السياسي الليبي والحاجة لإعادة صياغته"، مرجع سابق، ص. 22.



الإجراء الأكثر حكمة هو فرض المزيد من الضغوط الدبلوماسية على جيران ليبيا الذين يتدخلون في شؤونها (خصوصاً مصر والإمارات العربية المتحدة، اللذان كانت أفعالهما وإجراءاتهما العسكرية الداعمة لحفتر معطلة بشكل كبير)، وفي الوقت نفسه تجنب إغراء اختيار رابحين في الصراعات المحلية أو الوطنية. كما ينبغي على أوروبا، في الآن ذاته، تقديم دعم أكبر لجهود الأمم المتحدة لتسوية الصراع الليبي، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتأسيس مسار تفاوضي للاعبين العسكريين يهدف إلى بناء قطاع أمني أكثر اندماجاً وتكاملاً.<sup>107</sup>

## ب. البدائل الاقتصادية

دون الأمن، سيكون من الصعب بناء الاقتصاد؛ ودون بدائل اقتصادية، سيكون من الصعب وضع حد للتهريب، بما في ذلك تهريب المهاجرين؛ وطالما استمر التهريب، فإن سكان فزان ستكون لديهم الحوافز لمقاومة الجهود الرامية لفرض الأمن. لقد تركت هذه الحلقة المفرغة المسؤولين الأوروبيين عالقين في مواجهة الحاجة الملحة لتقليص تدفقات المهاجرين على المسار الأوسط لحوض المتوسط ومتشائمين للغاية من أن أي شيء ذا معنى يمكن فعله لوقف ذلك.

ذلك التشاؤم عطل حتى الخطوات الأولية المتواضعة لكن المفيدة. على المدى البعيد، فإن وضع حد للصراع الليبي سيوفر فرصاً ستغري كثيرين بالعودة إلى الاقتصاد الشرعي وامتصاص العمالة المهاجرة من أفريقيا جنوب الصحراء وأماكن أخرى، كما كان الحال قبل العام 2011. في ليبيا ثروات كامنة هائلة وبحاجة لقائمة طويلة من مشاريع البنية التحتية الرئيسية وإعادة الإعمار. على المدى القصير والمتوسط حتى مع استمرار الصراع، فإن بعض الإجراءات ممكنة ومحبذة.

أولاً، فإن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب دراسات جدوى توضع بعناية، خصوصاً بالنظر إلى افتقار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى التجربة في فزان أو الاتصالات مع الإقليم. القطاع الزراعي بشكل خاص يستحق الاستكشاف؛ حيث إن الزراعة لا تعتمد بشكل كبير على المعدات ذات التقنية العالية التي تصعب صيانتها وتأمينها، كما يمكنها توفير الغذاء والعمالة بسرعة للسكان المحليين. كما لاحظت مجموعة الأزمات في الجنوب، فإن المزارع الخاصة والمؤمنة استمرت بالعمل، حتى في ظل الفوضى الراهنة، لأن المالكين حريصون على حمايتها. على النقيض من ذلك، فإن الموظفين ذوي الدخل المتدنية هربوا من المزارع التي تملكها الدولة والتي توقف العمل فيها عندما تدهورت الأوضاع. من الضروري إجراء المزيد من الدراسات لتحديد ما إذا كان الحل الأفضل يتمثل في الخصخصة، أو في وضع هيكليات ملكية تعاونية أو شكل آخر من التنظيم الجماعي. في هذه الأثناء، على الاتحاد الأوروبي والجهات الأخرى تشجيع، وإذا كان ضرورياً، مساعدة الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة لتحسين قطاعها الزراعي، الذي سيعزز أيضاً مكانتها لدى الشعب الليبي.

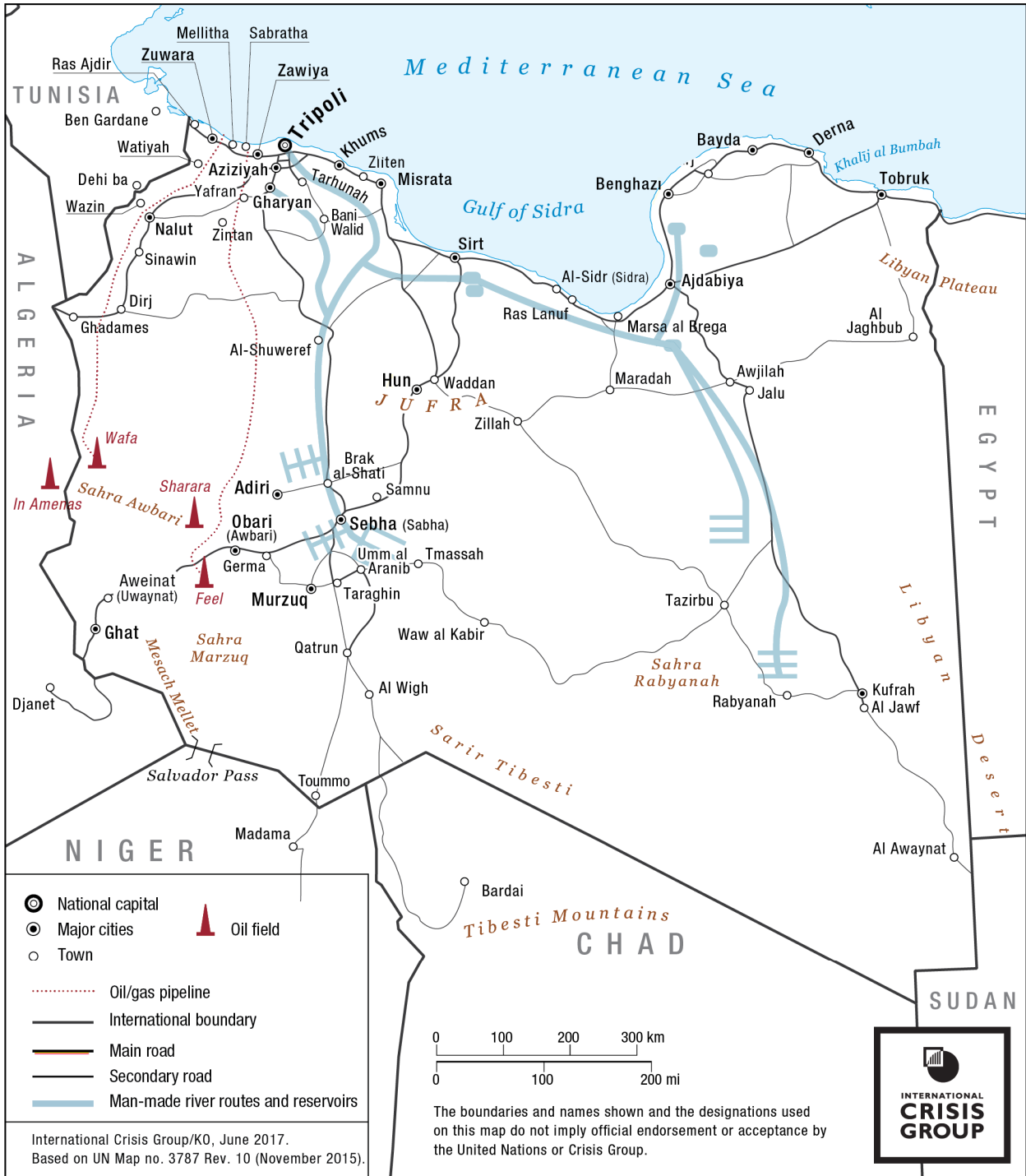
ثانياً، على وكالات الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الحكومة المعترف بها دولياً والسلطات البلدية المحلية أن تسعى إلى إعادة فتح مطار سبها، وتيسير المفاوضات بين الفصائل الأمنية المحلية لتأمينه وإجراء أعمال بنية تحتية محدودة لكن ضرورية لتمكين وصول الرحلات التجارية إلى أوباري. هذا سيساعد في تقليص شعور فزان بالعزلة.

ثالثاً، على شركات النفط الدولية – خصوصاً حول مرزق وأوباري، الموقعان اللذان تمتلك فيهما الشركات منشآت – تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي. بموجب القانون الليبي، يفترض أن تستثمر شركات النفط في المجتمعات المحلية وأن تدعم مشاريع التنمية الاجتماعية، لكنها لا تفعل ذلك. بصرف النظر عن الاعتبارات القانونية، سيكون من الذكاء المفيد للأعمال تقليص حدة استياء المجتمعات المحلية. في نيسان/أبريل 2017، أقنعت وعود مدراء المؤسسة الوطنية للنفط بالاستثمار في مرزق أقنعت الحراس المحليين في حقل الفيل، وهو حقل نفطي تشغله شركة أي إن أي ENI الإيطالية، للتوقف عن منعهم للإنتاج في الحقل. على المؤسسة الوطنية للنفط تنفيذ وعودها لتجنب مشاكل جديدة، كما ينبغي أن تتواصل مع مجتمعات محلية أخرى في المناطق الغنية بالنفط. الحفاظ على علاقات جيدة مع منظمات المجتمع المدني مهمة للغاية في المناخ الراهن من انعدام الأمن، حيث يمكن لزعيم ميليشيا واحد أن يوقف الإنتاج على أمل أن يحصل على مبالغ مالية. عندما يكون للمجتمع المحلي مصلحة في ضمان ألا يحدث ذلك، يمكنه أن يضغط على الميليشيات المحلية للتراجع.

ستشكل هذه بدايات متواضعة، لكن أمام المجتمع الدولي مجال واسع للعمل والتعويض في جنوب ليبيا.

بروكسل/طرابلس/سبها، 31 تموز/يوليو 2017

الملحق أ: خريطة ليبيا



## الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسويتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org). تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب لرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في عشرة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وكابول، وإسلام آباد، وإسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها موظفين يمثلونها في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيرت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وصنعاء، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وبانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، هيئة الشؤون العالمية الكندية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يوناييتد، ومؤسسة جون دي وكاترين تي ماكارتھر، ومؤسسة أوك، ومؤسسات جمعية أوين سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة ويلسبرينغ الخيرية.

تموز/يوليو 2017

## الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2014

### Special Reports

*Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State*, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

*Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action*, Special Report N°2, 22 June 2016.

*Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid*, Special Report N°3, 22 March 2017.

### Israel/Palestine

*The Next Round in Gaza*, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

*Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions*, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

*Bringing Back the Palestinian Refugee Question*, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

*Toward a Lasting Ceasefire in Gaza*, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

*The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

*No Exit? Gaza & Israel Between Wars*, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

*How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

*Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement*, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

### Iraq/Syria/Lebanon

*Iraq: Falluja's Faustian Bargain*, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

*Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria*, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

*Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria*, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

*Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box*, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

*Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War*, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

*Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict*, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

*Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies*, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

*New Approach in Southern Syria*, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

*Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town*, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

*Russia's Choice in Syria*, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

*Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border*, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

*Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000"*, Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

*Hizbollah's Syria Conundrum*, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

*Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa*, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

*The PKK's Fateful Choice in Northern Syria*, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

### North Africa

*The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus*, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

*Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation*, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

*Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears*, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

*Libya: Getting Geneva Right*, Middle East/North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

*Reform and Security Strategy in Tunisia*, Middle East/North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

*Algeria and Its Neighbours*, Middle East/North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

*The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth*, Middle East/North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

*Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption*, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

*Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy*, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

*The Libyan Political Agreement: Time for a Reset*, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

*Algeria's South: Trouble's Bellwether*, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

*Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia*, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

#### **Iran/Yemen/Gulf**

*Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube*, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

*The Huthis: From Saada to Sanaa*, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

*Iran and the P5+1: Getting to "Yes"*, Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

*Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes*, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

*Yemen at War*, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

*Iran After the Nuclear Deal*, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

*Yemen: Is Peace Possible?*, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

*Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals*, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

*Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report*, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

*Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base*, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

*Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen*, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

## الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

### CO-CHAIR

#### **Lord (Mark) Malloch-Brown**

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

### PRESIDENT & CEO

#### **Jean-Marie Guéhenno**

Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

### VICE-CHAIR

#### **Ayo Obe**

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

### OTHER TRUSTEES

#### **Fola Adeola**

Founder and Chairman, FATE Foundation

#### **Ali al Shihabi**

Author; Founder and former Chairman of Rasmala Investment bank

#### **Celso Amorim**

Former Minister of External Relations of Brazil; Former Defence Minister

#### **Hushang Ansary**

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

#### **Nahum Barnea**

Political Columnist, Israel

#### **Kim Beazley**

Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

#### **Carl Bildt**

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

#### **Emma Bonino**

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

#### **Lakhdar Brahimi**

Member, The Elders; UN Diplomat; Former Minister of Algeria

#### **Cheryl Carolus**

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

#### **Maria Livanos Cattau**

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

#### **Wesley Clark**

Former NATO Supreme Allied Commander

#### **Sheila Coronel**

Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

#### **Frank Giustra**

President & CEO, Fiore Financial Corporation

#### **Mo Ibrahim**

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

#### **Wolfgang Ischinger**

Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

#### **Asma Jahangir**

Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

#### **Yoriko Kawaguchi**

Former Foreign Minister of Japan; Former Environment Minister

#### **Wadah Khanfar**

Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

#### **Wim Kok**

Former Prime Minister of the Netherlands

#### **Andrey Kortunov**

Director General of the Russian International Affairs Council

#### **Ivan Krastev**

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

#### **Ricardo Lagos**

Former President of Chile

#### **Joanne Leedom-Ackerman**

Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

#### **Helge Lund**

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

#### **Shivshankar Menon**

Former Foreign Secretary of India; Former National Security Advisor

#### **Naz Modirzadeh**

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

#### **Saad Mohseni**

Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

#### **Marty Natalegawa**

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

#### **Roza Otunbayeva**

Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation "Roza Otunbayeva Initiative"

#### **Thomas R. Pickering**

Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

#### **Olympia Snowe**

Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

#### **Javier Solana**

President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

#### **Alexander Soros**

Global Board Member, Open Society Foundations

#### **George Soros**

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

#### **Pär Stenbäck**

Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

#### **Jonas Gahr Støre**

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; Former Foreign Minister of Norway

#### **Lawrence H. Summers**

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

#### **Helle Thorning-Schmidt**

CEO of Save the Children International; Former Prime Minister of Denmark

#### **Wang Jisi**

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

---

#### PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
<b>BP</b>	<b>(5) Anonymous</b>	<b>Herman De Bode</b>
<b>Shearman &amp; Sterling LLP</b>	<b>Scott Bessent</b>	<b>Alexander Soros</b>
<b>Statoil (U.K.) Ltd.</b>	<b>David Brown &amp; Erika Franke</b>	<b>Ian R. Taylor</b>
<b>White &amp; Case LLP</b>	<b>Stephen &amp; Jennifer Dattels</b>	

---

#### INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
<b>(2) Anonymous</b>	<b>(2) Anonymous</b>	<b>Geoffrey R. Hoguet &amp; Ana Luisa Ponti</b>
<b>APCO Worldwide Inc.</b>	<b>Mark Bergman</b>	<b>David Jannetti</b>
<b>Atlas Copco AB</b>	<b>Stanley Bergman &amp; Edward Bergman</b>	<b>Faisal Khan</b>
<b>Chevron</b>		<b>Cleopatra Kitti</b>
<b>Edelman UK</b>	<b>Elizabeth Bohart</b>	<b>Michael &amp; Jackie Lambert</b>
<b>HSBC Holdings plc</b>	<b>Eric Christiansen</b>	<b>Leslie Lishon</b>
<b>MetLife</b>	<b>Sam Englehardt</b>	<b>Virginie Maisonneuve</b>
<b>Noble Energy</b>	<b>The Edelman Family Foundation</b>	<b>Dennis Miller</b>
<b>RBC Capital Markets</b>		<b>The Nommontu Foundation</b>
<b>Shell</b>	<b>Seth &amp; Jane Ginns</b>	<b>Brian Paes-Braga</b>
	<b>Ronald Glickman</b>	<b>Kerry Propper</b>
	<b>David Harding</b>	<b>DucoSickinghe</b>
	<b>Rita E. Hauser</b>	<b>Nina K. Solarz</b>
		<b>Enzo Viscusi</b>

---

#### AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

<b>Amy Benziger</b>	<b>Lindsay Iversen</b>	<b>Nidhi Sinha</b>
<b>Tripp Callan</b>	<b>Azim Jamal</b>	<b>Chloe Squires</b>
<b>Kivanc Cubukcu</b>	<b>Arohi Jain</b>	<b>Leeanne Su</b>
<b>Matthew Devlin</b>	<b>Christopher Louney</b>	<b>Bobbi Thomason</b>
<b>Victoria Ergolavou</b>	<b>Matthew Magenheimer</b>	<b>AJ Twombly</b>
<b>Noa Gafni</b>	<b>Madison Malloch-Brown</b>	<b>Dillon Twombly</b>
<b>Christina Bache Fidan</b>	<b>Megan McGill</b>	<b>Annie Verderosa</b>
<b>Lynda Hammes</b>	<b>Hamesh Mehta</b>	<b>Zachary Watling</b>
<b>Jason Hesse</b>	<b>Tara Opalinski</b>	<b>Grant Webster</b>
<b>Dalí ten Hove</b>	<b>Perfecto Sanchez</b>	

---

#### SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

<b>Martti Ahtisaari</b> Chairman Emeritus	<b>Lakhdar Brahimi</b>	<b>Carla Hills</b>
<b>George Mitchell</b> Chairman Emeritus	<b>Kim Campbell</b>	<b>Swanee Hunt</b>
<b>Gareth Evans</b> President Emeritus	<b>Jorge Castañeda</b>	<b>Aleksander Kwasniewski</b>
<b>Kenneth Adelman</b>	<b>Naresh Chandra</b>	<b>Todung Mulya Lubis</b>
<b>Adnan Abu-Odeh</b>	<b>Eugene Chien</b>	<b>Allan J. MacEachen</b>
<b>HRH Prince Turki al-Faisal</b>	<b>Joaquim Alberto Chissano</b>	<b>Graça Machel</b>
<b>Óscar Arias</b>	<b>Victor Chu</b>	<b>Jessica T. Mathews</b>
<b>Ersin Arioğlu</b>	<b>Mong Joon Chung</b>	<b>Barbara McDougall</b>
<b>Richard Armitage</b>	<b>Pat Cox</b>	<b>Matthew McHugh</b>
<b>Diego Arria</b>	<b>Gianfranco Dell'Alba</b>	<b>Miklós Németh</b>
<b>Zainab Bangura</b>	<b>Jacques Delors</b>	<b>Christine Ockrent</b>
<b>Shlomo Ben-Ami</b>	<b>Alain Destexhe</b>	<b>Timothy Ong</b>
<b>Christoph Bertram</b>	<b>Mou-Shih Ding</b>	<b>Olara Otunnu</b>
<b>Alan Blinken</b>	<b>Uffe Ellemann-Jensen</b>	<b>Lord (Christopher) Patten</b>
	<b>Gernot Erlor</b>	<b>Victor Pinchuk</b>
	<b>Marika Fahlén</b>	<b>Surin Pitsuwan</b>
	<b>Stanley Fischer</b>	<b>Fidel V. Ramos</b>